

التغيير الإجبارى للمراجعين وأثره على تكاليف وجودة عملية المراجعة دراسة ميدانية في البيئة السعودية

د. مدثر طه أبو الخير
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة جامعة طنطا

خلاصة:

فترة التقرير وبالتالي يدل على ارتفاع التكلفة، كما أثبتت النتائج أن جودة المراجعة لم تنخفض في السنوات الأولى كما أثبتت الدراسات الأمريكية، وأن المراجع إذا أبقت عليه الشركة بعد انقضاء المدة النظامية بأى وسيلة غير مخالفة لضوابط التغيير، يستجيب للميل ولا يحد من تجاوزاته في القوائم المالية. وأوصت الدراسة بإمكانية تبنى آليات التغيير مع وضع ضوابط تحول دون الائتلاف عليها وأن لا نقل المدة النظامية لبقاء المراجع مع العميل عن خمس سنوات.

المصطلحات الأساسية: التغيير الإجبارى للمراجعين، جودة المراجعة، تكاليف المراجعة، الاستحقاق الاختيارى، فترة التقرير. العميل: يقصد به الشركة، أو إدارة الشركة الخاضعة للمراجعة. التغيير الإجبارى: يقصد به تغيير مكاتب المراجعة وفقا لآليات نظامية. علاقة المراجع بالعميل: يقصد بها ارتباط المراجع بمراجعة حسابات عميل معين لفترة معينة.

هناك جدل عريض في الأوساط المهنية والنظامية والأكاديمية حول جدوى التغيير الإجبارى للمراجعين وخصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية. ويرى المعارضون للتغيير الإجبارى أن تبنى هذه الآلية لتنظيم عمليات المراجعة يترتب عليه ارتفاع تكاليف المراجعة وانخفاض جودتها في السنوات الأولى لعملية المراجعة، بينما يرى المؤيدون أن التغيير الإجبارى هو الوسيلة الأفضل لدعم استقلال المراجع، وأن أى ارتفاع في تكاليف المراجعة سوف يعوضه ارتفاع جودة عملية المراجعة. ونظرا لأن معظم الدراسات السابقة أجريت في الولايات المتحدة حيث لا تبنى آليات لتنظيم تغيير المراجعين، فإن المدافع وراء هذه الدراسة هو تقديم أدلة ميدانية من بيئة تبنى آليات التغيير الإجبارى للمراجعين. في الدراسة، تم استخدام طول فترة التقرير بديلا لتكلفة المراجعة، والاستحقاق الاختيارى بديلا لجودة المراجعة. ومن خلال بيانات عينة مكونة من ٤٠ شركة سعودية تغطي الفترة من ١٩٩٥ حتى ٢٠٠٤، أثبتت الدراسة أن تغيير المراجعين يترتب عليه إطالة

الإطار العام للبحث المقدمة

يحاول أن يستخدم الخدمات الاستشارية أداة للحصول على التقارير التي يرغبها من المراجع.

هذه القضية تثار على فترات متباعدة مع كل عملية فشل تصيب المراجعة من جراء علاقة المراجع بالعميل ، وتعلو أصوات كثير من الباحثين والنظاميين بضرورة التغيير الإيجابي للمراجعين للحد من العلاقة المتنامية بين المراجع والعميل ، ولكن سرعان ما تعود القضية إلى حيث بدأت دون أن تجد حولا جذرية.

في أوائل القرن الحالي عاودت الأصوات المطالبة بالتغيير الإيجابي للمراجعين إلى الظهور في أعقاب فشل واحد من المكاتب الخمسة الكبار في ذلك الوقت عندما انهارت إحدى الشركات العملاقة وهي شركة إنرون الأمريكية وأعقبها انهيار عدد آخر من الشركات مثل وورلد كوم وغيرها.

وفي كل جدل يثار بشأن التغيير الإيجابي للمراجعين نجد تياران متضادان من المؤيدين والمعارضين ، فالمؤيدون يرون فيه الوسيلة الوحيدة لدعم استقلال المراجع ورفع مستوى جودة المراجعة ، والمعارضون يرون فيه سبب أساسي في فشل المراجعة في السنوات الأولى بسبب عدم إمام المراجع بكل الجوانب المالية والتشغيلية والتنظيمية للشركة ، كما يبرهنون على أن كثرة تغيير المراجعين يرفع من تكاليف عملية المراجعة بالنسبة لكل من المراجع والعميل. وفي الحقيقة فإن الأدلة الميدانية التي تدعم أي من الرأيان تعتبر نادرة إلى حد ما وأن مرجع هذه الآراء لا يعدو أكثر من جدل قائم على التحليلات النظرية ، كما أن البيئة الأساسية المعنية بمعظم حالات الفشل وهي الولايات المتحدة الأمريكية لا تطبق التغيير الإيجابي لمكاتب المراجعة ومن ثم فإن معظم الآراء

علاقة المراجع بالعميل ومدى تأثيرها على استقلال المراجع من العلاقات التي حظيت بقدر وافر من الدراسة والتحليل على المستوى النظري والميداني في دراسات وبحوث وكتابات المراجعة العلمية والمهنية. تناول هذه العلاقة¹ Mautz & Sharaf (1961)، وتطرقت إليها لجنة مسئوليات المراجع² (Cohen Commission 1973)، وناقش أهميتها في إطار معايير المراجعة المتعارف عليها د. أحمد نور (1980)³ ، وكلامهم أكدوا على دعم استقلال المراجع حتى يكون في وضع يمكنه من إبداء الرأي الفني المحايد عن عدالة عرض القوائم المالية ، ومع هذا فلم يطلب أي منهم أو يؤيد التغيير الإيجابي للمراجعين في حينه. ولقد ظل طول فترة علاقة المراجع الخارجي بالعميل سببا لكثير من الانتقادات التي توجه للمهنة ، حيث زعم المنتقدون أن طول فترة العلاقة لا يأتي إلا من محاولات المراجع المستمرة للإبقاء على العميل لأن الاستمرار مع نفس العميل خلال السنوات التالية يترتب عليه تكلفة أقل لعملية المراجعة ، وبالتالي يحقق المراجع من وراء الاحتفاظ بالعميل عوائد احتكارية ناتجة عن تخصص المراجع وتراكم المعلومات لديه عن نشاط العميل ونظامه الرقابي والمحاسبي. من ناحية أخرى فإن العميل نفسه يعي هذه الحقيقة ويضغط بموجبها للحصول على تقارير محاوية له في مواجهة المستفيدين من القوائم المالية. كما أن طول فترة العلاقة بين المراجع والعميل يجعل المراجع في وضع أفضل لتقديم خدمات استشارية أخرى بخلاف المراجعة يفوق عائده منها العائد الذي يحققه من عملية المراجعة ذاتها. والعميل بدوره

الصادرة عنها لا تتطرق من بيئة تتبنى آليات التغيير الإجبارى للمراجعين.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث فى عدم وجود أدلة ميدانية كافية تؤيد الآراء المطالبة بالتغيير الإجبارى لمكاتب المراجعة ، أو تؤيد وجهة النظر المضادة له ، فمن ناحية فإن البيئة الأمريكية التى أجريت فيها معظم دراسات التغيير الإجبارى لمكاتب المراجعة لا تتبنى مثل هذه الآلية ، وأى أدلة ميدانية توصلت إليها الدراسات التى أجريت فى البيئة الأمريكية ترتبط بتغيير الشرك المرتبط بالعملية داخل نفس مكتب المراجعة. من ناحية أخرى فإنه لم تصمم دراسات ميدانية كافية فى معظم الدول التى تطبق هذه الآلية لتبرر تبنى آليات تغيير مكاتب المراجعة أو التخلى عنها ، فالمملكة العربية السعودية أخذت بالتغيير الإجبارى منذ أكثر من ١٢ سنة دون أن تجرى أى دراسات تبرر ذلك أو تعارضه. النقطة الهامة الأخيرة فى مشكلة هذا البحث هى عدم وجود الإطار النظرى الذى يقود إلى حتمية التغيير الإجبارى لمكاتب المراجعة ، أو الإبقاء على العلاقة بين المراجع والعميل دون تدخل نظامى ، وذلك لعدم استناد الآراء المؤيدة والمعارضة على نظرية متكاملة تشرح وتفسر حتمية أى من الرأيين.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- ١- دراسة وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بالتغيير الإجبارى للمراجعين سواء كان ذلك على مستوى تغيير مكاتب المراجعة أو على مستوى تغيير الشركاء.

٢- تحليل آليات التغيير من منظور عوامل جودة المراجعة وجودة الربح المحاسبى.

٣- إجراء دراسة ميدانية على عينة من الشركات السعودية لتقديم دليل ميدانى عن الآثار الإيجابية والآثار السلبية لتغيير المراجعين فى بيئة تتبنى آلية التغيير الإجبارى للمراجعين.

٤- تقديم دليل ميدانى يدعم أى من الرأيين ويفتح المجال لدراسات إضافية فى المنطقة العربية.

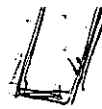
منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الإيجابى حيث ينطوى على جانب نظرى ، الهدف منه اشتقاق فروض نظرية تشرح وتفسر العلاقة بين طول فترة علاقة المراجع بالعميل بتكلفة وجودة عملية المراجعة ، وجانب ميدانى يهدف إلى الآتى:

- ١- تحويل الفروض النظرية إلى فروض عملية قابلة للاختبار من خلال تحديد المتغيرات القابلة للقياس لتحل محل المتغيرات النظرية غير القابلة للقياس المباشر فى الفروض النظرية.
- ٢- إجراء دراسة ميدانية على عينة من الشركات التى تعمل فى بيئة تأخذ بالآلية التغيير الإجبارى لمكاتب المراجعة.
- ٣- استخلاص النتائج الإحصائية التى تثبت وتفسر الفروض النظرية المقامة فى الدراسة النظرية.

أهمية البحث:

الأهمية العلمية والعملية المتوقعة كانت الدافع الأساسى وراء تصميم هذه الدراسة:



حدود البحث:

تشمل حدود الدراسة ما يأتي:

- ١- يتم مناقشة آليات تغيير المراجعين سواء كانت هذه الآليات تتعلق بدوران الشركاء داخل مكتب المراجعة ذاته ، أو تتعلق بتغيير مكاتب المراجعة كلية.
- ٢- عينة الدراسة تقتصر على البيئة السعودية حيث توجد آليات نظامية للتغيير الإجباري للمراجعين في المملكة العربية السعودية.
- ٣- استخدام طول فترة التقرير بديلا لتكلفة المراجعة ، واستخدام الاستحقاق الاختياري كمقياس بديل لجودة المراجعة.
- ٤- لم يتم الربط بين تكاليف المراجعة وجودة المراجعة.

الأهمية العلمية: تتبلور الأهمية العلمية في المساهمة في البناء النظري لعلاقة جودة المراجعة بجودة التقارير المالية ، كما تكمن أيضا في تقديم الأدلة الميدانية على علاقات نظرية قائمة تحاول دعم استقلال المراجع في نفس الوقت الذي تحافظ فيه على تكاليف المراجعة عند المستويات المقبولة.

الأهمية العملية: الجانب الآخر لأهمية البحث هو الأهمية العملية التي تتمثل في دعم آليات الحوكمة والتي يعتبر تغيير المراجعين أحد هذه الآليات ، ونحاول من خلال هذا البحث تقديم بعض الأدلة التي يمكن الاسترشاد بها في فرض آليات تغيير المراجعين في الدول التي لم تتبنى مثل هذه الآلية ومنها مصر.

تنظيم البحث:

البحث عبارة عن قسمين أساسيين:

القسم الأول: الدراسة النظرية

تشمل الدراسة النظرية للبحث ما يأتي:

- ١- دراسة وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بالتغيير الإجباري للمراجعين.
- ٢- صياغة الإطار النظري للدراسة بناء على أركان علاقة المراجع بعميله من خلال الدراسات النظرية.

٣- اشتقاق الفروض النظرية للدراسة.

٤- اشتقاق الفروض العملية القابلة للاختبار.

القسم الثاني: الدراسة الميدانية:

تشمل الدراسة الميدانية ما يأتي:

- ١- إجراء الدراسة الميدانية على عينة من الشركات السعودية.
- ٢- مناقشة نتائج الدراسة
- ٣- استخلاص الاستنتاجات والتوصيات.

١-١ - الدراسة النظرية

١-١-١ خلفية تاريخية

قضية التغيير الإجباري للمراجعين هي قضية قديمة في الولايات المتحدة تمتد جذورها إلى أوائل القرن الماضي وتتجدد دائما مع كل انتقاد يوجه للمهنة بسبب فشل بعض الشركات وإصابة المستثمرين أو مستخدمي القوائم المالية بالضرر نتيجة هذا الفشل دون سابق إنذار من المراجع. في حالات الفشل تشير أصابع الاتهام عادة إلى مهنة المراجعة وتتعالى أصوات المطالبين بتحجيم علاقة المراجع بالعميل. في عام ١٩٥٨ أوضح McLaren أن الجدل حول ضرورة التغيير الإجباري للمراجعين يرجع لأكثر من ٤٠ سنة مضت. ولقد عدد McLaren مزايا التغيير الإجباري للمراجعين في الحصول على رؤية جديدة لمراجعة العميل ، أن الارتباط طويل الأمد بين المراجع والعميل يجعل إمكانات



له دخلا إضافيا من العميل وبالتالي لا يرغب في فقده. وعلى مستوى جودة المراجعة عدد Hoyle فوائد التغيير الإجبارى فى الآتى:

١- تغيير المراجع كل فترة ، ولكن خمس سنوات ، يجلب رؤية جديدة لعملية المراجعة يحملها المراجع الجديد ، فالاستمرار مع نفس المراجع يجعل عملية المراجعة روتينية سنة بعد الأخرى ، ولا يساعد ذلك على الإبداع والتجديد حتى لو حدثت تغيرات جوهرية على نظم العميل المحاسبية والرقابية.

٢- يساعد التغيير الإجبارى على تنشيط المنافسة بين مكاتب المراجعة وأن كل مكتب سوف يحاول الحصول على العملاء بتقديم المراجعة بجودة عالية.

٣- لن يعتمد المراجع ماليا على عميل بعينه وبالتالي يكون المراجع فى وضع يؤهله لإبداء وجهات نظر مغايرة لوجهة نظر العميل فى الأمور المرتبطة بالتقرير المالى.

٤- التغيير الإجبارى للمراجعين سيجعل هناك مراجعة دائمة لعمل المراجع السابق عندما يتولى مراجع جديد المهمة.

بعد حوالى ربع قرن من مقالة Hoyle عاد عدد من الباحثين إلى مطالبة الهيئات النظامية والإشرافية إلى تبنى آلية واضحة للتغيير الإجبارى للمراجعين. على سبيل المثال^٥ (2003) Imhoff تبنى الدفاع عن التغيير الإجبارى للمراجعين وانتقد المهنة على مقاومتها العنيفة له ، كما أخذ يفند حجج معارضى التغيير الإجبارى. أشار Imhoff إلى أنه متى ما اقترح التغيير

التواطى بينهما واردة ، إمكانية اكتشاف أخطاء المراجع السابقة عندما يتولى مراجع جديد المهمة ، وتحسين المنافسة بين مكاتب المراجعة.

بعد حوالى عشرين عاما على مقالة McLaren ، ومع ظهور بعض حالات الإفلاس فى الولايات المتحدة الأمريكية فى السبعينات ، تعالت الأصوات مرة أخرى مطالبة بضرورة التغيير الإجبارى للمراجعين. فى عام ١٩٧٨ أوضح Hoyle (1978) أن هذه القضية محل جدل منذ أوائل القرن العشرين ويتجدد النقاش فيها. كله حدث واحدة من الكوارث المالية ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن Hoyle قد ناقش أهمية التغيير الإجبارى لدعم استقلال المراجع ، كما ناقش أهميته بالنسبة لجودة المراجعة. على جانب الاستقلال عدد Hoyle للدعم الذى يقدمه التغيير الإجبارى فى عدة نقاط أهمها:

١- أن المراجع يحاول دائما إرضاء العميل من أجل الإبقاء عليه لفترة قادمة ، وبالتالي فإنه إذا كان المراجع على دراية مسبقة بأنه سيتم تغييره حتما ، وفقا لآلية التغيير الإجبارى ، فإنه سوف يسعى للحفاظ على استقلاله ولا يسعى لإرضاء العميل.

٢- أن طول فترة بقاء المراجع ينشئ علاقات شخصية بينه وبين العميل ، تضع هذه العلاقات المراجع فى موضع الحريص على مصالح العميل لا على مصالح المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح.

٣- نشوء العلاقات الحميمة بين المراجع والعميل يترتب عليه قيام المراجع بالعديد من الخدمات الاستشارية للعميل الأمر الذى يوفر



المراجعين. ووصف Kroger الإجراءات التي اتخذت في أعقاب سقوط شركة إنرون والمتمثلة في الحد من تقديم الخدمات الاستشارية من جانب المراجعين وإنشاء مجلس للمراقبة العامة ، بأنها خطوات في الطريق الصحيح لإعادة الثقة إلى المهنة ولكنها غير كافية. وأوضح أنه حتى بعد قانون سيربانس أوكسلاي ، فإن مكاتب المراجعة مازلت واقعة تحت ضغط من الإدارة لتقديم مراجعة أقل جودة نظرا لأنهم يخشون من إنهاء مهمة المراجعة ومن ثم فقد الأتعاب.

وهناك العديد من الدراسات الأخرى التي أكدت هذا الاتجاه في الآونة الأخيرة ، منها دراسة⁸ (Arel, Brody, and Pany 2005a) ، التي حددت مزايا التغيير الإجباري للمراجعين في أن أي آلية للتغيير الإجباري سوف تساعد في حل ثلاث مشاكل أساسية هي: التقارب الشخصي بين المراجع والعميل من خلال ما يجمعهما من مناسبات اجتماعية أو ما شابه ذلك ، اعتماد المراجع على أوراق عمل ونتائج المراجعة السابقة مفترضا عدم حدوث تغيرات جوهرية على نظم الشركة ، وتقرب المراجع إلى العميل للإبقاء عليه لفترة طويلة. وكذلك دراسة (Healy and Kim 2003) حددت ثلاث مزايا أساسية للتغيير الإجباري للمراجعين:

١- خلق نوعا من مراجعة النظر Peer Review حيث يقوم المراجع اللاحق بمراجعة عمل المراجع السابق.

٢- منع التقارب في المصالح بين المراجع وعميله والذي ينشأ نتيجة العلاقات الطويلة بينهما.

٣- التشجيع على خلق نوع من المنافسة بين المراجعين الأمر الذي يرفع في النهاية من جودة المراجعة.

الإجباري للمراجعين تعالت الأصوات المعارضة مدعية أنه سوف يترتب عليه زيادة تكاليف المراجعة سواء بالنسبة للمراجع أو بالنسبة للعميل ، وعقب الكاتب على ذلك بأن المستثمرين سوف يكون لديهم الرغبة لتحمل التكلفة الإضافية في سبيل الحصول على مراجعة ذات جودة عالية ، كما عقب أيضا على الادعاء بأن تغيير المراجعين يخلق مشاكل مراجعة السنة الأولى حيث يكون المراجع أقل دراية بالشركة ، وبالتالي فإن احتمال فشل عملية المراجعة يكون أعلى في السنوات الأولى للمراجعة ، ولكنه انتقد هذا الادعاء على أساس أن الأدلة الميدانية التي تدعم هذا الادعاء تم الحصول عليها من بيئة لا تطبق آلية التغيير الإجباري (سوف نتعرض لهذه الأدلة في جزء لاحق). وأخيرا فإن Imhoff اعتبر أن تغيير شريك المراجعة داخل نفس المكتب لا يعتبر بديلا كافيا لتغيير مكاتب المراجعة وفقا لآلية نظامية واضحة وذلك على أساس أن استراتيجية المكتب تظل واحدة. في مقترحاته التي قدمها لإصلاح المهنة بعد تحليله القانوني لحالة شركة أنرون ، فإن (Kroger 2004)^٧ اقترح ضرورة تفعيل التغيير الإجباري للمراجعين وأوضح أننا بحاجة إلى طريقة معينة تضمن أن يعمل المراجع لمصلحة المستثمرين في مراجعة الحسابات بدلا من العمل على تحسين صورة النتائج المالية لمصلحة العميل. كما أوضح Kroger أن ابتكار أساليب محاسبية خداعية لم يكن من صنع إنرون أو وورلد كوم دون تواطؤ من المراجع ، فلقد عاشت الولايات المتحدة في السبعينات من القرن الماضي موجة من حالات الإفلاس دون سابق انذار من المراجع ولم يتم عمل أي شيء ملموس لمنع أو كشف الممارسات السيئة من بعض

طول فترة العلاقة مستخدما التحليل النظرى ، واستخلص أن إيجابيات طول فترة العلاقة تفوق سلبياتها معارضا بذلك فكرة التغيير الإجبارى للمراجعين.

١-٢ موقف الهيئات النظامية والمهنية

الجدل بشأن التغيير الإجبارى للمراجعين تزايد حدثه مع حالات الفشل التى تصيب الشركات ، فى هذه الحالات تتعالى بعض الأصوات المطالبة بالتغيير الإجبارى للمراجعين. فى كل مرة يثار الجدل حول التغيير الإجبارى للمراجعين ، نجد مواقف متباينة من الهيئات النظامية والمهنية ، وفى الغالب تتبنى الهيئات المهنية موقفا متشددا ضد فرض آليات التغيير الإجبارى. وتستند الهيئات المهنية فى دفاعها عن موقفها على بعض الحجج المتمثلة فى العواقب السلبية لهذه الآلية. وسوف يستعرض الباحث موقف الهيئات المهنية من هذه القضية فيما يلى.

فى أعقاب فشل ٣٩ بنكا ماليا فى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ١٩٨٨ حتى ١٩٨٩ ولم تكشف القوائم المالية لتلك البنوك عن أى إشارات إنذار على قرب هذا الفشل ، أصدر مكتب المحاسبة العام (GAO) فى الولايات المتحدة الأمريكية تقريرا عام ١٩٩١ تحت عنوان "الإصلاح المطلوب فوراً للمحاسبة. والمراجعة" انتقد فيه طول مدة العلاقة بين المراجع والعميل والتى أشار إلى أنها قد تمتد لعدة عقود. وألمح التقرير إلى أن هذه العلاقة تضرر باستقلال المراجع من حيث أنها تخلق نوعا من العلاقات الشخصية بين المراجع والعميل ، تمكن العميل من تسويق الراى الذى يرغبه ، وتضع المراجع تحت ضغوط اقتصادية تجعله يتمسك بالعميل على حساب استقلاله لجنى عوائد غير عادية ناتجة عن انخفاض تكافة المراجعة فى السنوات

فى الدراسات الغربية^١ ، تباينت الآراء أيضا فيما يتعلق بجذوى التغيير الإجبارى للمراجعين. د. على الجوهرى (١٩٨٥) استعرض الآراء المؤيدة والآراء المعارضة للتغيير الإجبارى للمراجعين فى دراسة تحليلية ، وأكد على أهمية التغيير الإجبارى لما له من مزايا عديدة. د. سمير الجزار (١٩٨٧) أيد أيضا تبنى آلية التغيير الإجبارى للمراجعين ، وأكد أن طول فترة علاقة المراجع بالعميل تجعل سلوك المراجع رتيب ويخضع المراجع بعد فترة للجمود الفكرى فى عملية المراجعة ، وأيد أن يتم تحديد فترة لعلاقة المراجع بالعميل تكفى للاستفادة من معرفة المراجع ، ثم يتم تغييره قبل أن تصبح عملية المراجعة روتينية بالنسبة له. وفى دراسة د. محمد على حماد (١٩٨٧) تم استعراض مفهوم الاستقلال وصعوبات الحفاظ عليه فى ظل رغبة المراجع إرضاء العميل من ناحية ، وإدراكه لأهمية التقرير الذى يصدره بالنسبة للأطراف الخارجية من ناحية أخرى. كما تناول مشكلة طول مدة بقاء المراجع مع العميل وأثارها السلبية على الاستقلال. ثم تطرق إلى العواقب الإيجابية والسلبية للتغيير الإجبارى للمراجعين ورجح العوامل الإيجابية لطول مدة العلاقة على أساس أنها تزيد مستوى تعلم المراجع ، وتزيد فى نفس الوقت من اعتماد العميل على المراجع الأمر الذى يجعل المراجع فى وضع أفضل لمقاومة ضغوط العميل. واقترح الباحث نموذجا يعتمد على الشريعة الإسلامية للحفاظ على استقلال المراجع. أما د. محمد سامى راضى (١٩٩٩) فلم يوافق على إمكانية تأثر استقلال المراجع بطول علاقته بالعميل ، واعتبر أن معايير المراجعة وقواعد السلوك المهنى كافية لحماية استقلال المراجع. ووازن د. محمد توفيق (١٩٩٣) بين إيجابيات وسلبيات

تمثل عوضا عن ارتفاع التكلفة ، لكنه في نفس الوقت تشكل في أن يكون تغيير المراجعين بصورة إجبارية هو الوسيلة الفعالة لتحقيق هذه الحماية. وأخيرا فإن التقرير اقترح تقوية آليات المراقبة عن طريق هيئة الأوراق المالية (SEC)^{١٣} ، ومجلس مراقبة الشركات العامة (PCAOB) ، ولجان المراجعة لتكون هذه الآليات الحل الأفضل لدعم استقلال المراجع وبالتالي جودة المراجعة دون الحاجة إلى التغيير الإجباري للمراجعين (GAO 2003).

فيما يتعلق بموقف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA)^{١٤} ، فإنه في كل المراحل الزمنية التي نوقشت فيها قضية التغيير الإجباري للمراجعين ، ظل المعهد الأمريكي على موقفه الرافض للتغيير الإجباري للمراجعين. في عام ١٩٩٢ أجرى المعهد دراسة لمسح آراء المديرين الماليين في عدد من الشركات والبنوك وأوضح ، بناء على نتائج هذه الدراسة ، أن التغيير الإجباري لمكاتب المراجعة غير مطلوب لدعم استقلال المراجع ، وأنه بالعكس من ذلك ، يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المراجعة بالنسبة لكل من العميل والمراجع ، كما يؤدي إلى تخفيض جودة المراجعة نتيجة لفقد معرفة تكونت على مدى عدد من السنوات بتغيير المراجع ليأتي آخر يستغرق عددا من السنوات لتكوين معرفة أخرى. كما استنتج المعهد في تقريره أن نسبة حالات فشل عمليات المراجعة في السنة الأولى والسنة الثانية لعلاقة المراجع بعميله تصل إلى ثلاث أضعافها عندما تمتد للعلاقة لسنوات أطول من ذلك ، وأكد المعهد على أن آليات تغيير شريك المراجعة داخل نفس المكتب تفي تماما بالغرض الخاص بكسر العلاقات الشخصية التي تنشأ بين شريك المراجعة والعميل (AICPA 1992).

اللاحقة ، وتحقيق عوائد غير عادية مرتفعة من أتعاب الخدمات الأخرى التي يقدمها المراجع لعميله (GAO 1991).

في عام ١٩٩٦ أصدر المكتب تقريرا آخر تحت عنوان "القضايا الأساسية للمهنة" وأشار في هذا التقرير إلى المقترحات التي قدمها لدعم استقلال المراجع ، كما أوضح صراحة أن المهنة بحاجة إلى تغيير المراجعين كل فترة.

غير أن المكتب في التقارير السابقة لم يحدد بصورة قاطعة أن المهنة بحاجة إلى التغيير الإجباري لمكاتب المراجعة. البديل على ذلك أنه عندما صدر قانون Sarbanes Oxley Act (2002)^{١٥} وألقى على المكتب مهمة محددة في المادة (٢٠٧) منه مؤداها أن يقوم المكتب بدراسة عن الآثار المحتملة للتغيير الإجباري لمكاتب المراجعة ، لم يصل المكتب بموجب الدراسة إلى ضرورة تغيير مكاتب المراجعة بل اكتفى بتغيير شركاء المراجعة. ففي الدراسة التي قام بها المكتب ونشر نتائجها عام ٢٠٠٣ انتهى المكتب إلى اقتراح حلول وسط بشأن هذه القضية ، فالمكتب انتهى إلى أن تغيير مكاتب المراجعة سوف يفرض تكاليف إضافية على كل من مكتب المراجعة والعميل. فيما يتعلق بالتكاليف التي يتحملها مكتب المراجعة فإنها تتمثل في تكاليف بدء عملية المراجعة في السنة أو السنوات الأولى للمراجعة والتي يتم إنفاقها في عملية فهم نشاط العميل والحصول على معلومات عن نظم العميل المحاسبية والإدارية وغيرها ، أما التكاليف التي يتحملها العميل فإنها تتمثل في تكاليف البحث عن مكتب مراجعة جديد وتكاليف التفاوض والتعاقد معه عند كل عملية تغيير للمراجع. وأوضح تقرير المكتب أنه على الرغم من ارتفاع هذه التكاليف إلا أن حماية المستثمرين ضد حالات فشل الشركات ومكاتب المراجعة قد

والتخصص الذي كونه المراجع على مدى عدد من السنوات الأمر الذي يهدد جودة المراجعة. وقد أوضحت الهيئة من جانبها أنها تأخذ بعين الاعتبار نتائج الدراسات والبحوث التي أجريت أو تجرى مستقبلاً في هذا الصدد في وضع آلياتها لحماية المستثمرين. وأبقت الهيئة على الموقف الحالي مؤيدة بتغيير شريك المراجعة بعد خمس سنوات في إطار نفس المكتب مع مراقبة نتائج البحوث بشأن التغيير الإلزامي لمكاتب المراجعة (SEC 2002).

١-٣ الدراسات السابقة

في هذا الجزء من الدراسة ، يعرض الباحث نتائج الدراسات الميدانية التي تناولت علاقة المراجع بالعميل والتغيير الإلزامي للمراجع والتي تزايدت بشكل ملحوظ في أعقاب فشل شركة إنرون ومكتب آرثر أندرسون وصدور قانون Sarbanes Oxley. وعلى الرغم من أن القانون المشار إليه لم يتبنى أو يوضي بتبنى آلية التغيير الإلزامي لمكاتب المراجعة وأبقى الحال على التغيير الإلزامي لشريك المراجعة ، إلا أن بعض الباحثين توقعوا أن تتبنى الهيئة الأمريكية للأوراق المالية (SEC) هذا الاتجاه مستقبلاً. ولقد طالب الباحثون بمزيد من البحوث الميدانية في هذا الصدد ، كما اعتبر هؤلاء الباحثين أن معظم الدراسات التي أجريت خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٥ كانت مدفوعة بالاهتمام المتزايد الذي لقيته مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال هذا القانون (DeFond and Francis, 2005, Carcello, 2005). ومع هذا فإن الدراسات السابقة ، على الأخص الأمريكية ، اختبرت طول فترة علاقة المراجع بالعميل دون أساس نظري متكامل لهذه العلاقة. فالافتراض الأساسي لهذه الدراسات

عاد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ليؤكد على نفس موقفه المضاد للتغيير الإلزامي لمكاتب المراجعة في تعليق على مشروع أعدته اللجنة الحكومية لمراقبة الشركات العقارية وذلك لتقوية آليات الحوكمة في الشركات والمؤسسات العاملة في مجال الرهن العقاري. فالمشروع المقترح يتضمن بعض البنود المتعلقة بدعم استقلال المراجع حيث تتطلب تغيير شريك المراجعة كل خمس سنوات ومكتب المراجعة كلية كل ١٠ سنوات. ولقد أيد المعهد الأمريكي للمحاسبين تغيير شريك المراجعة ولكنه انتقد بشدة الاقتراح الخاص بتغيير مكتب المراجعة كل عشر سنوات ، وعاد وأكد على أن التغيير الإلزامي لمكاتب المراجعة يترتب عليه تكلفة مرتفعة لا تبررها المنافع التي من الممكن الحصول عليها إذا تم التغيير. وأكد المعهد الأمريكي على أن التكاليف التي يتحملها المجتمع نتيجة للتغيير الإلزامي مردها ارتفاع حالات فشل المراجعة ، ارتفاع تكاليف الحصول على المعلومات وفهم نشاط ونظم الشركة في السنة الأولى (تكاليف بدء عملية المراجعة) ، وجود صعوبات في انتظام التقرير المالي للشركة ، وققد الدافع لدى المراجع على تطوير عملية المراجعة ورفع جودتها (AICPA 2004).

فيما يتعلق بموقف هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) ، فإن الهيئة تركت الأمر مفتوحاً لأي نتائج حاسمة في المستقبل حيث أوضح تقرير الهيئة الصادر عام ٢٠٠٢ أن التغيير الإلزامي لمكاتب المراجعة ، كآلية لحماية استقلال المراجع ، قد أخذت شوطاً طويلاً من الجدل بين مؤيد ومعارض. فالمؤيدون للآلية يرون أن التغيير يدخل رؤية جديدة لعملية المراجعة بينما المعارضون يرون أن التغيير يترتب عليه فقد الاستمرارية ويفقد معها الكفاية العملية

إضافة إلى ذلك ، فإن دراسة واحدة اعتمدت على رد فعل السوق حيال طول فترة علاقة المراجع بالعميل كمؤشر على إدراك المستثمرين لجودة المراجعة في ظل طول فترة علاقة المراجع بالعميل. وسوف يتم عرض الدراسات السابقة وفقاً للمقاييس البديلة لجودة المراجعة.

دراسات تناولت استقلال المراجع عند إبداء الرأي

تضم هذه المجموعة دراستين اعتمدتا على المنهج التجريبي للوقوف على مدى تأثير المراجع بالرغبة في الحفاظ على العميل لفترة أو فترات قادمة عند التقرير عن القوائم المالية للسنة الحالية. ولقد اعتمدت هذه الدراسات على التجربة لأن استقلال المراجع عند التقرير يعتبر متغير غير قابل للملاحظة ميدانياً.

(١) دراسة^{١١} (Dopuch et al (2001)

أجريت هذه الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث لا توجد آليات نظامية للتغيير الإجماعي للمراجعين. اعتمدت الدراسة على التجربة لاختبار أثر التغيير الإجماعي للمراجع على الاستقلال ، وتم تقدير هذه العلاقة من خلال تقدير مدى رغبة المراجع في إصدار تقرير محابي للعميل في موقف تجريبي ، رغبة من المراجع في الاستمرار مع العميل. في التجربة تم عرض أربعة مواقف ، الأول عدم وجود سياسة مسبقة لتغيير المراجع أو الإبقاء عليه، الثاني وجود سياسة تقضى بالإبقاء على المراجع لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات مع إمكانية تغييره بعد ذلك أو الإبقاء عليه لمدد أخرى دون أن يكون للعميل حق التغيير خلال المدة المحددة، الثالث ينطوي على آلية تلزم العميل بتغيير

هو أن جودة المراجعة سوف تتأثر بطول فترة العلاقة بين المراجع وعميله ، ولكن أياً من هذه الدراسات لم يستطيع أن يتنبأ باتجاه تأثير جودة المراجعة. من ناحية أخرى فإن الدراسات التي اعتمدت على البيئة الأمريكية انطلقت من موقف لا يعترف بالتغيير الإجماعي مسبقاً وأن حالات التغيير التي تم اختبارها في هذه الدراسات كانت نتيجة لظروف أخرى بخلاف آلية التغيير الإجماعي.

الملاحظ في الدراسات التي تعرض في هذا القسم أن المتغير التابع الأساسي هو جودة المراجعة ، وقد قدم الباحثون في هذه الدراسات مقاييس عديدة للجودة:

١- المقياس الأول الاستحقاق في القوائم المالية: تأثرت هذه الدراسات بإدارة الربح عن طريق ممارسة الإدارة لقدرة أكبر من الحرية في تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي للتأثير على الأرباح المقررة ، ومن ثم فإن جودة المراجعة تكون عالية إذا ما استطاع المراجع الحد من ممارسة الاستحقاق الاختياري في القوائم المالية.

٢- المقياس الثاني حالات فشل المراجعة: اعتمد بعض الباحثين على حالات الفشل التي تم اكتشافها بعد إصدار تقارير المراجعين ، فكلما زادت حالات الفشل دل ذلك على ضعف جودة المراجعة.

٣- المقياس الثالث الاستقلال عند إبداء الرأي: اعتمدت بعض الدراسات على تقدير مدى استقلال المراجع عن عميله عند إبداء الرأي ، وهل تأثر برغبته في الاستمرار لفترة أطول مع العميل من عدمه.

الإبقاء على العلاقة مع العميل فى ظل آليات تغيير المراجع. رغم أن الدراساتين تؤيدان التغيير الإجبارى للمراجعين ، إلا أنهما اعتمدتا على التجربة ولا تستند إلى دليل واقعى ، وعادة فإن نتائج التجارب يصعب تعميمها ، كما أنها وضعت المراجعين تحت آلية التغيير الإجبارى بصورة ضريحة وأحد الانتقادات التى توجه للمعالجات التجريبية هو أن المبحوث يستجيب تبعاً للمعالجات المعروضة عليه.

دراسات اعتمدت على فشل عمليات المراجعة

اعتمدت هذه الدراسات على عدد حالات فشل عمليات المراجعة كمتباين للجودة ، فالسؤال الأساسى لهذه الدراسات هو ، هل تتزايد احتمالات فشل عمليات المراجعة مع قصر فترة العلاقة مع العميل أم مع طول هذه العلاقة؟ فإذا كانت احتمالات الفشل تتزايد فى السنوات الأولى ، فإن ذلك يعتبر دليلاً ضد التغيير الإجبارى ، أو أن التغيير الإجبارى يكون مطلوباً إذا تزايدت تلك الاحتمالات مع تزايد مدة العلاقة مع العميل. ولقد تم الاستدلال على فشل عمليات المراجعة من عدم قدرة المراجع على اكتشاف و/أو التقرير عن الأخطاء والتلاعبات التى ارتكبت فى القوائم المالية أو عن عدم قدرة الشركة على الاستمرار.

(١) دراسة Geiger and Raghunandan (2002)

اختبرت الدراسة أثر طول فترة ارتباط المراجع بالعمل على فشل المراجع فى التقرير عن عدم قدرة الشركة على الاستمرار ، عندما تفشل الشركة بالفعل فى الفترة التى أعقبت تقرير المراجع. استخدم الباحثان عينة من ١١٧ حالة من حالات

المراجع كل أربعة سنوات دون الحق فى الإبقاء عليه لأى فترة إضافية ، ولكن للعميل الحق فى عدم الإبقاء على العميل لمدة الأربعة سنوات كاملة ، والموقف الرابع يتضمن سياسة الإبقاء على المراجع أربعة سنوات متتالية ثم تغييره إجبارياً بعد مدة الأربع سنوات. أوضحت نتائج الدراسة أن للمراجع بديل إلى التوافق مع العميل عندما لا توجد آليات للإبقاء عليه أو تغييره ، من ناحية أخرى فإن حالة الإبقاء على المراجع لفترة معينة ثم تغييره تدعم استقلال المراجع أكثر من أى حالة أخرى. بناءً على هذه النتائج توصلت الدراسة إلى ضرورة التغيير الإجبارى للمراجعين لما لذلك من أثر إيجابى على استقلال المراجع.

(٢) دراسة Arel et al (2005b)^{١٧}

فى هذه الدراسة أجريت تجربة على عينة من المراجعين (١٠٥ من شركاء المراجعة فى الولايات المتحدة) ، ووضع المشاركين فى موقف خالفت فيه الإدارة معايير المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً ، وكانت المتغيرات التجريبية التى تم تقسيم العينة على أساسها هى : الحوكمة ، وتم تقسيمه إلى مستويين وجود آليات قوية للحوكمة ، ووجود آليات ضعيفة للحوكمة ، وتغيير مكاتب المراجعة ووضع له مستويين ، تغيير مكتب المراجعة اعتباراً من السنة المالية التالية لسنة المراجعة ، وعدم وجود آلية لتغيير المراجع وإمكانية استمرار المراجع. وأظهرت نتائج الدراسة أن المراجعين ، بصرف النظر عن مستوى آليات الحوكمة المفروضة ، يعملون إلى تعديل تقاريرهم لتعكس تجاوزات الإدارة فى حالة التغيير الإجبارى للمكتب بصورة أكبر من حالة إمكانية استمرارهم مع العملاء. هذا يعنى أن المراجعين يتمتعون بدرجة أكبر من الاستقلال ولا يحاولون

مكونة من ١٠٤ حالة ، واختار الباحثان لها عينة معاتلة من حيث الخصائص والحجم لشركات لم يحدث فيها حالات تلاعب. بتحليل حالات الفشل حسب طول مدة العلاقة بين المراجع والعميل ، انتهت الدراسة إلى أن طول فترة ارتباط المراجع بعميله ارتبطت أكثر بالعينة الثانية التي لا تتضمن تلاعبات ، أما عينة التلاعبات فكانت مدة ارتباط المراجع فيها بالشركات ثلاث سنوات أو أقل ، وهذا يدعم موقف معارضي التغيير الإيجابي للمراجعين الذين يرون أن حالات الفشل في المراجعة تظهر في السنوات الأولى للمراجعة.

(٣) دراسة Nashwa (2004)^{٢٠}

اتبعت هذه الدراسة نفس مدخل حالات الفشل التي منيت بها عمليات المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية للوقوف على جدوى عملية تغيير المراجعين دوريا. اختبرت الدراسة ٩٠ حالة من حالات فشل المراجعة خلال الفترة من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠١. تم احتساب احتمال فشل المراجع في السنوات الست الأولى من علاقة المراجع بالعميل كل سنة على حدة ، في حين تم احتساب احتمال فشل المراجعة عندما تمتد علاقة المراجع بالعميل لسبع سنوات أو أكثر دفعة واحدة. وجدت الدراسة أن حوالي نصف حالات الفشل قد حدثت عندما كانت علاقة المراجع بالعميل ممتدة لسبع سنوات أو أكثر ، ولكن نتائج الدراسة أوضحت أيضا أن احتمال الفشل في كل من السنة الأولى والسنة الثانية أكبر من احتمال الفشل في أي سنة من السنة الثالثة حتى السنة السادسة كل على حدة. وأرجعت الدراسة هذه النتيجة إلى ضعف معلومات المراجع عن العميل في السنوات الأولى. لكن الدراسة لم تقدم تفسيراً لتزايد حالات الفشل عندما كانت

الفشل الفعلي المسجلة في الشركات الأمريكية المقيدة للتداول خلال الفترة من عام ١٩٩٦ حتى عام ١٩٩٨ ، وراجعا تقرير المراجع في السنة المالية السابقة على إعلان فشل الشركة ، عندما يكون التقرير متضمنا لإشارة عن عدم قدرة الشركة على الاستمرار فإن متغير التقرير يأخذ قيمة واحد ، أو يأخذ قيمة صفر عندما يكون على غير ذلك. من ناحية أخرى تم قياس فترة ارتباط المراجع بالعميل بعدد السنوات التي ظل المراجع فيها مرتبطا بمراجعة القوائم المالية للعميل ، هذا إلى جانب متغيرات رقابية أخرى كحجم الشركة. وأوضحت نتائج الدراسة أن مدة العلاقة لحالات الفشل في التقرير عن عدم قدرة الشركة على الاستمرار كانت ثلاث سنوات فأقل ، بينما أن المراجعين الذين استمروا ستة سنوات فأكثر في مراجعة قوائم الشركات استطاع معظمهم للتقرير لمستخدمي القوائم المالية عن عدم قدرة الشركة على الاستمرار. بناءا عليه استنتجت الدراسة أن طول فترة بقاء المراجع مع العميل يدعم جودة المراجعة وليس العكس.

(٢) دراسة Carcello and Nagy^{١١} (2004)

في هذه الدراسة تم اختبار العلاقة بين طول فترة ارتباط المراجع بالعميل مع جودة المراجعة ، وتم قياس جودة المراجعة بعدد حالات التلاعب والأخطاء المكتشفة في القوائم المالية بعد إصدار تقارير المراجعة للشركات الأمريكية والمبلغه لهيئة سوق المال (SEC) خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٠١. خلال هذه الفترة كان عدد حالات التلاعب المسجلة ٢٦٧ حالة ، وبعد استبعاد بعض الحالات التي لا تنطبق عليها شروط العينة واستبعاد البنوك ، كانت عينة الدراسة

التقارير المالية ، مقاسة بحجم الاستحقاق في القوائم المالية ، كانت أعلى منها في حالة العلاقة ذات المدة الأقصر. كما أوضحت الدراسة أنه لا يوجد فروق معنوية بين جودة التقارير المالية في حالة الفترات الطويلة والمتوسطة. بهذه النتائج فإن الدراسة تدعم موقف الرافضين للتغيير الإجماعي للمراجعين.

(٢) دراسة Myers et al (2003)^{٢٢}

في هذه الدراسة تم اختبار العلاقة بين طول فترة ارتباط المراجع بالعمل وجودة الربح. وللوصول إلى نتائج ميدانية ، تم استخدام عينة من الشركات لعدد من السنوات ، ١٣ سنة (١٩٨٨ - ٢٠٠٠)، وتم قياس علاقة المراجع بالعمل بعدد السنوات التي ظل المراجع فيها مرتبطا بعملية المراجعة بينما تم قياس جودة المراجعة بحجم الاستحقاق الاختياري في القوائم المالية ، واعتمدت الدراسة على نموذج Jones المعدل لتقدير الاستحقاق الاختياري في القوائم المالية. وجدت الدراسة أن حجم الاستحقاق الاختياري ينخفض بزيادة مدة علاقة المراجع بالعمل ، هذا يعني أن الدراسة قدمت نتائج مؤيدة لوجهة نظر معارضي التغيير الإجماعي للمراجعين.

(٣) دراسة Menon and. Williams^{٢٣} (2004)

لم تختبر هذه الدراسة التغيير الإجماعي للمراجعين بصورة مباشرة ، وإنما اختبرت أحد النواتج السلبية لطول علاقة المراجع بالعمل وأثرها على جودة التقارير المالية مقدرة بحجم الاستحقاق الاختياري المؤثر في الأرباح. النتيجة السلبية لطول العلاقة بين المراجع والعمل هي انتقال شريك المراجعة المكلف بمراجعة العميل للعمل في مراكز وظيفية عليا بشركة العميل كان

المدة سبع سنوات أو أكثر ، ولكن ارتفاع حالات الفشل في سنة واحدة هي السنة الأولى أو الثانية يدعم بشدة موقف الرافضين للتغيير الإجماعي.

دراسات اعتمدت على الاستحقاق الاختياري

على مدار العقدین الماضيين ، تعتبر ممارسات إدارة الربح واحدة من ظواهر التقرير المالي التي ألفت بظلالها على العديد من القضايا المحاسبية كجودة التقرير المالي وجودة الربح وجودة المراجعة وغيرها. ولقد استقر البحث العلمي على أن التوسع في تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي (أو التحفظ في تطبيقه) عند إعداد القوائم المالية يعتبر الوسيلة التي أيدتها الأدلة الميدانية لإدارة الربح. ولقد استخدمت معظم دراسات التغيير الإجماعي للمراجعين الحد من الاستحقاق الاختياري كمقياس لجودة المراجعة.

(١) دراسة Johanson et al (2002)^{٢١}

اختبرت هذه الدراسة أثر طول (أو قصر) مدة العلاقة بين المراجع والعمل على جودة التقارير المالية. أجريت هذه الدراسة في الولايات المتحدة وغطت التقارير المالية لعشر سنوات من سنة ١٩٨٦ حتى سنة ١٩٩٥. استخدمت الدراسة إجمالي الاستحقاق في القوائم المالية كمؤشر على جودة التقارير المالية ، ومن ناحية أخرى تم تقسيم فترات الارتباط بين المراجعين والعملاء إلى ثلاث مستويات ، الأول علاقة قصيرة الأجل (أقل من ثلاث سنوات) ، علاقة متوسطة الأجل (من أربع سنوات حتى ثماني سنوات) ، وعلاقة طويلة الأجل (تسع سنوات أو أكثر). أوضحت نتائج الدراسة أنه لا يوجد خطورة من طول مدة علاقة المراجع بالعمل حيث أن جودة

مرتفعة وتخشى من هبوط قيمها السوقية تحولت إلى مكاتب جديدة تماما ولم تستمر مع شركاء أندرسون في مكاتبهم الجديدة ، ويدل ذلك على أن هذه الشركات لم تعطى وزنا كبيرا لتكاليف البحث عن مراجع جديد وتكاليف نقل المعرفة المرتبطة بالشركة إلى هذا المراجع مفضلة الحصول على مزايا التحول المتمثلة في تحسين مستوى الشفافية التي يدرجها المستثمرين. من ناحية أخرى فإن الشركات التي لا تعاني من تكاليف وكالة مرتفعة فضلت الاستمرار مع الشركاء السابقين في المكاتب التي انتقلوا إليها تجنباً لتكاليف الإضافية المترتبة على التعاقد مع مراجع جديد. وعلى جانب جودة التقرير المحاسبي ، فإن الدراسة قسمت الشركات إلى مجموعتين من حيث درجة التحفظ في إعداد التقارير المالية ، فالشركات المتحفظة هي التي ليس لديها استحقاق اختياري غير عادي ، والشركات غير المتحفظة هي التي تسلك سلوكا متحررا عند إعداد التقارير المالية. وجدت الدراسة أن الشركات المتحفظة لم تغير نمط الاستحقاق في إعداد قوائمها المالية ، أما الشركات غير المتحفظة فكانت النتائج بالنسبة لها متباينة ، فالشركات غير المتحفظة التي تحولت لمكاتب جديدة لم تحسن نمط الاستحقاق لديها ، أما الشركات غير المتحفظة التي استمرت مع شركاء آرثر أندرسون في مكاتبهم الجديدة فإنها قد خفضت تأثير الاستحقاق الاختياري على قوائمها المالية. هذه النتيجة دفعت الباحثين إلى استنتاج عدم وجود تأثير كبير للتغيير الإيجابي على جودة التقارير المحاسبية.

(٥) دراسة Nagy (2005)^{١١}

انقذت الدراسة الأدلة الميدانية التي لم تؤيد التغيير الإيجابي لمكاتب المراجعة على أساس أن الدراسات المقننة لهذه الأدلة

يكون مديرا ماليا للشركة ، هذه الظاهرة أشار إليها العديد من الباحثين (منهم على سبيل المثال Imhoff (2003)²⁴) ، وأوضحوا بشأنها أن الشريك الجديد سوف يراجع عمل زميل سابق له في نفس المكتب ، هذه الحالة سوف ينتج عنها نوعا من الثقة المفرطة في عمل الشريك السابق (المدير الحالي) أو نوعا من الحياء أو المجاملة في كشف تلاعبات الشريك السابق في القوائم المالية. باستخدام الاستحقاق الاختياري كمؤشر على جودة التقارير المالية ، وجدت الدراسة أن حجم الاستحقاق الاختياري في أرباح الشركات التي يعمل فيها شركاء مراجعة سابقون زملاء لنفس الشركاء الحاليين أعلى من الشركات الأخرى. الحدث الأساسي الذي عينته الدراسة للاختبار هو أن المدير الحالي (الشريك السابق) وشريك المراجعة الحالي كانوا زملاء عمل في مكتب واحد ، وهذا يدل على أن تغيير مكتب المراجعة يقضي على هذه العلاقة لأن شريك المراجعة الجديد لا تربطه زمالة عمل في مكتب واحد مع المدير (شريك المراجعة السابق).

(٤) دراسة Blouin et al (2005)^{٢٥}

اتبعت الدراسة أسلوبا مميزا في اختبار أهمية التغيير الإيجابي للمراجعين ، وذلك من خلال اختبار قرار تحول عملاء مكتب آرثر أندرسون بعد فشله إلى مكاتب مراجعة جديدة كلية أو استمرارهم مع شريك المراجعة الذي كان في السابق شريكا في نفس المكتب ثم تحول لمكتب آخر بعد فشله. كما اختبرت الدراسة تأثير كلا من الحاليين على الاستحقاق الاختياري في القوائم المالية بعد التغيير لدراسة أثر التحول على جودة التقرير المالي. ولقد وجدت الدراسة بعض النتائج ، أهمها أن الشركات التي تعاني من تكاليف وكالة

ولكنها لم تجد نفس الأثر بالنسبة للشركات الكبيرة. من ناحية أخرى وجدت الدراسة زخم كبير لدى المراجعين لتخفيض الاستحقاق الاختياري بعد فشل مكتب آرثر أندرسون ، الأمر الذي جعل الدراسة تنتقد استخدام حالات التغيير الاختياري للمراجعين كعينات لدراسة التغيير الإيجاري.

دراسات أجريت في كوريا^{٢٧}

تختلف آليات تنظيم المهنة في كوريا الجنوبية عن ما هو متبع في الولايات المتحدة الأمريكية ، لذلك فإنه ، قيل أن يعرض الباحث نتائج الدراسات التي أجريت في كوريا ، كان لابد من التعرف على الآلية التي تتبعها الدولة لتنظيم المراجعة. فنتيجة لممارسة الإدارة ضغوط على المراجعين عن طريق تهديدهم بالتغيير ، فإن كوريا الجنوبية تبنت سياسة مراقبة علاقة المراجع بالعميل ، فالشركات الأكثر تلاعبا في الأرقام المحاسبية تدخل في مرحلة التعيين الإيجاري للمراجع ، حيث تعين لجنة حكومية مراجع للشركة لمدة ثلاث سنوات ، بعدها يمكن أن تتحرر الشركة من فترة التعيين الإلزامي أو يعين لها مراجع آخر لمدة ثلاث سنوات. وذلك بناء على تقدير نفس اللجنة. هذه القواعد ساعدت بعض الباحثين على اختبار جودة المراجعة واستقلال المراجع للوقوف على مزايا التغيير الإيجاري للمراجعين.

(٦) دراسة (Kim , Min and Yi (2002)

اختبرت هذه الدراسة جودة المراجعة في ظل السياسة التي أقرتها الحكومة الكورية لفترة التعيين الإيجاري للمراجع. استخدمت الدراسة الاستحقاق الاختياري كمؤشر على جودة المراجعة. وتوصلت الدراسة إلى: أن الاستحقاق الاختياري للشركات التي في

لجأت لحالات التغيير الاختياري كعينات للدراسة نظرا لأن آلية التغيير الإيجاري للمكاتب غير معمولا بها في الولايات المتحدة ، أو أنها اعتمدت على تغيير شركاء المراجعة داخل نفس المكتب الواحد للحصول على هذه الأدلة. وبناءا عليه ، اعتبرت الدراسة أن الدراسات السابقة لم تقدم تليلا مباشرا على الجدوى العملية لتغيير مكاتب المراجعة بصورة إجبارية ، ولهذا فإن الدراسة اختارت عينة من مكاتب المراجعة التي حلت محل مكتب آرثر أندرسون بعد فشل المكتب بسبب قضية شركة إنرون المنهارة. رأت هذه الدراسة أن عملية التحول من مكتب أندرسون إلى مكاتب أخرى تعتبر عملية غير اختيارية على الأقل في الشق المتعلق بضرورة تعيين مراجع آخر وأنها مجبرة على ذلك بعد خروج مكتب آرثر أندرسون من المهنة. استخدمت الدراسة الاستحقاق الاختياري وفقا لنموذج Jones المعدل كمقياس لجودة التقرير المحاسبى ، وربطت بين مستوى هذا المتغير وتغيير الشركات للمراجعين. أما للمتغير المتعلق بتغيير المراجعين فقد تم التعامل معه على أساس متغير ثنائي يأخذ قيمة واحد ، إذا كان المراجع السابق هو مكتب آرثر أندرسون ، ويأخذ قيمة صفر ، إذا كان المراجع السابق أى مكتب آخر تم التحول عنه لأى سبب. بالإضافة إلى ذلك أدخلت الدراسة مجموعة متغيرات رقابية تشمل: مدة ارتباط المراجع بالعميل قبل التغيير ، وحجم الشركة الخاضعة للمراجعة ، والصناعة التي تنتمي إليها الشركة. تم اختيار عينة الدراسة من الفترة التي أعقبت فشل مكتب أندرسون أى عامى ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣. أوضحت نتائج الدراسة وجود انخفاض معنوي في الاستحقاق الاختياري بعد تعيين مراجعين آخرين محل مكتب آرثر أندرسون بالنسبة للشركة الصغيرة

لمدة ثلاث سنوات. وحيث أن شروط تطبيق فترة المراجعة الإيجابية معلنة ، وأن تطبيق هذه الآلية بدأ اعتباراً من عام ١٩٩٠ في كوريا ، فإن الدراسة افترضت أن المراجع المرتبط بالشركة ، قبل وضعها في فترة المراجعة الإيجابية ، يعنى تماماً أنه لن يستمر مع الشركة وأن مراجعاً آخر سوف يحل محله بصورة إجبارية ولا يمكن لإدارة الشركة أو المراجع الحالي التدخل في ذلك ، وبالتالي فإنه سوف يحافظ على استقلاله ويقدم مراجعة ذات جودة مرتفعة نسبياً. اختبرت الدراسة هذا الفرض عن طريق استخدام حجم الاستحقاق الاختياري في القوائم المالية كمؤشر على جودة المراجعة ، ووجدت الدراسة أن الاستحقاق الاختياري خلال الفترة التي تسبق وضع الشركة تحت المراجعة الإيجابية ينخفض معنوياً عن أي فترة أخرى. وبناءً عليه استنتجت الدراسة أن المراجع خلال هذه الفترة لا يحاول أن يتماشى مع الإدارة بغية الاستمرار كمراجع للشركة لعلمه أن الهيئة النظامية سوف تعين غيره خلال الفترة أو الفترات القليلة القادمة وذلك لانطباق شروط المراجعة الإيجابية على الشركة.

دراسات تناولت إدراك المستثمرين لجودة المراجعة

دراسة واحدة توافرت عن استخدام تقدير السوق لجودة المراجعة من خلال رد فعل السوق تجاه طول مدة العلاقة بين المراجع والعميل دراسة^{٢٨} Ghosh and Moon (2005). اعتمدت هذه الدراسة على منهجية مختلفة في اختبار طول علاقة المراجع بالعميل وأثرها على جودة المراجعة. فالدراسة استخدمت معامل رد فعل السوق تجاه الأرباح Earning Response Coefficient كمؤشر على مدى إدراك السوق لجودة المراجعة ، فبعد السيطرة

فترة التعيين الإيجابي للمراجع أقل معنوياً من الاستحقاق الاختياري للشركات التي لا تقع في فترة التعيين الإيجابي للمراجع ، وأنه بالنسبة للشركات التي تقع في هذه الفترة فإن الاستحقاق الاختياري خلال سنوات التعيين الإيجابي أقل معنوياً من السنوات السابقة على هذه الفترة أو التي تعقب تلك الفترة وتحررت فيها الشركة من الخضوع للتعين الإيجابي.

(٧) دراسة (Chang and Hwang 2003)

افترضت هذه الدراسة أن المراجع لديه الدافع للحفاظ على العميل ويسعى أن يدفع العميل للإبقاء عليه لفترة طويلة لتحقيق عوائد احتكارية من هذه العلاقة ، لهذا فإن المراجع لن يصدر تقارير ضد العميل في حالة تقرير العميل عن مستويات مرتفعة من الأرباح مستخدماً معالجات محاسبية تؤدي إلى هذا الغرض ، واستخدمت الدراسة لذلك نسبة الديون المشكوك في تحصيلها. غير أن الدراسة افترضت أنه عندما تكون مخاطر أعمال العميل مرتفعة فإن المراجع لن يتأثر بدافع الإبقاء عليه مراجعاً لحسابات العميل. استخدمت الدراسة المنهج التجريبي لعينة من شركاء ومدبري المراجعة في مكاتب المراجعة الكبيرة وأثبتت أن سلوك التقرير يحابي العميل عندما يتعرض المراجع للتهديد بعزله ، ولكنه يتمسك برأيه المضاد للمعالجات المحاسبية التي اختارها العميل لزيادة الأرباح عندما يتعرض العميل لمخاطر أعمال مرتفعة.

(٨) دراسة (Chung 2004)

اعتمدت هذه الدراسة هي الأخرى على عملية التعيين الإيجابي للشركات التي ترى فيها الهيئة النظامية المعنية ضرورة وضع الشركة تحت المراجعة الإيجابية للشركة

المنهجية على المتغيرات الأخرى المؤثرة في معامل رد فعل السوق كمستوى الأرباح ، حجم الشركة ، الرفع المالى للشركة ، حجم مكتب المراجعة ، المخاطر النظامية ، واستمرارية الأرباح ، فإن الدراسة وجدت أن معامل رد فعل السوق يرتبط بعلاقة طردية مع طول مدة علاقة المراجع بالعمل. واستنتجت الدراسة ، على هذا النحو ، أن السوق يدرك أن طول مدة العلاقة بين المراجع والعمل يدل على جودة أعلى للمراجعة ويتصرف حيالها بصورة إيجابية ، أما قصر هذه المدة فيدل على جودة أقل ويكون معامل رد فعل السوق منخفض فى هذه الحالة. ومن وجهة نظر الدراسة ، بناء على هذه النتائج ، فإن التفسير الإيجابى للمراجعين ربما يفرض تكلفة إضافية على السوق نتيجة التغيير المتكرر للمراجعين ومن ثم فإنها تدعم الموقف الرافض للتغيير الإيجابى للمراجعين.

تعقيب على الدراسات السابقة

من النتائج السابقة نجد أن هناك اختلافات واضحة بشأن تأييد أثر التغيير الإيجابى للمراجعين على جودة المراجعة. فالدراسات السابقة أجريت فى دول لم تتبنى آليات لتغيير مكاتب المراجعة ، حتى كوريا الجنوبية لا تتبنى آلية التغيير الإيجابى وأن ما هو متبع فيها يعتبر نوعا من المراقبة ، فليس مطلوبا من الشركة أن تغير مراجعها بعد فترة معينة. على هذا الأساس فهناك عدة حقائق أغفلتها هذه الدراسات أهمها:

- ١- أن مكاتب المراجعة مرتبطة بالعملاء حاليا لفتترات طويلة.
- ٢- أن سوق المراجعة الأمريكى يسوده منافسة قوية بين مكاتب المراجعة.

٣- أن المنافسة تؤدي بالمراجع إلى تخفيض عروض الأتعاب للحصول على العملية وذلك عن طريق وضع أتعاب أقل للحصول على العملية مضحيا فى السنة الأولى بتكاليف بدء عملية المراجعة.

٤- إذا ضحى المراجع بتكاليف بدء عملية المراجعة فإنه يسعى لأن يظل مرتبطا بعمله لفترة أطول حتى يسترد تكلفة السنة الأولى المضحى بها ويحقق عوائد اقتصادية من العملية.

٥- تستغرق هذه العملية عندد من السنوات يظل المراجع فيها محافظا على العمل إلى أن يصل إلى نقطة يخشى معها من فقد العمليات الأخرى إذا ما فقد استقلاله بالنسبة لعمل معين ، وبناءا عليه فإن رغبة المراجع فى الاستمرار تكون أقوى فى السنوات الأولى.

نتيجة لذلك فإنه ، فى البيئة التنافسية التى يضحى فيها المراجع بتكاليف بدء عملية المراجعة ، سوف يترتب على ذلك ضرورة سعى المراجع للاحتفاظ بالعمل لاسترداد التكلفة وتحقيق عوائد غير عادية. على هذا الأساس فإن الدراسات السابقة لم تصل إلى نتائج متشابهة فيما يتعلق بالتغيير الإيجابى للمراجعين. ويرى الباحث أنه إذا تم تعيين المراجع ويعرف من البداية أنه سيتم تغييره بعد فترة ، فإنه سوف يحاول البقاء لهذه الفترة فقط وسوف يقدر أتعابه على هذا الأساس دون أن يضحى بتكاليف كبيرة فى البداية ثم يسعى إلى استردادها من طول علاقته بالعمل. أما الدراسة الحالية فإنها أجريت فى بيئة فرضت التغيير الإيجابى

للمراجعين بشكل نظامي ، وبالتالي فإنها تعتبر مختلفة عن الدراسات السابقة.

٤-١ الفروض النظرية للدراسة

على الرغم من أن الجدل العلمي حول التغيير الإيجاري للمراجعين ما بين مؤيد ومعارض قد تزايدت حديثه في الآونة الأخيرة ، بالتحديد بعد فشل شركتي إنزون وورلد كوم الأمريكيتين وسقوط مكتب آرثر أندرسون، فإن النظرية التي اعتمد عليها الباحثون في اشتقاق الفروض العملية قد قدمت أركانها في أوائل الثمانينات من القرن الماضي. ولقد تأسست أركان هذه النظرية من خلال ثلاث مقالات أساسية لكل من:

Watts and Zimmerman (1980)^{٢١} ،
DeAngelo (1981a) و DeAngelo (1981b).
هذه الدراسات قد ربطت تكاليف بدء عملية المراجعة وتخفيض الأتعاب باستقلال المراجع وتأثير ذلك على جودة المراجعة. في هذا الجزء سوف يناقش الباحث المفاهيم النظرية لجودة المراجعة ومحداتها ومنه يتم اشتقاق الفروض النظرية.

تكاليف بدء عملية المراجعة وتكاليف العمليات

من المتعارف عليه أن المراجع يتحمل بتكاليف بدء عملية المراجعة Start-up costs للحصول على المعرفة المتعلقة بنشاط وعمليات العميل ونظمه الإدارية والمالية والإطلاع على القوائم المالية للسنوات السابقة وتقييم احتياجات التقرير والمخاطر المرتبطة بها. هذه التكاليف في الغالب يتحملها المراجع للسنة الأولى فقط ويمكن النظر إليها على أنها أصل من أصول المراجعة يخدم عملية المراجعة في السنوات اللاحقة. وفي ظل المنافسة التي يتسم بها

سوق المراجعة فإن العديد من الباحثين قد أكدوا أن المراجع ، عندما يقدم عرضاً لعملية مراجعة جديدة ، سوف يقدر أتعابه عن العملية بما يقل عن التكاليف الكلية لعملية المراجعة في السنة الأولى مضمحياً بتكاليف بدء عملية المراجعة على أمل استمرار العلاقة مع العميل لفترة طويلة خلالها يمكنه أن يجني عوائد غير عادية لأنه لن يتحمل بتكاليف بدء عملية المراجعة في السنوات اللاحقة ، هذا الفرض النظرى عرف في الدراسات بمفهوم Low-Balling (يراجع DeAngelo 1981a, Lee and Gu 1999, Chan 1998).

تكاليف العمليات Transaction Costs هي التكاليف التي يتحملها العميل للبحث عن مراجع جديد بدءاً من الإعلان وفحص العروض المتاحة والاختيار من بينها ، كما تشمل أيضاً تكاليف التعاقد مع المراجع الجديد وتجهيز المعلومات اللازمة لتمكينه من الحصول على المعرفة اللازمة في السنة الأولى. وقد أوضحت الدراسات المهمة أن المراجع عندما يخفض أتعابه في السنة الأولى ويكون على دراية بأن تكاليف العمليات (التكاليف المترتبة على تحول العميل إلى مراجع آخر) مهمة بالنسبة للعميل ، فإنه يمكن أن يمارس ضغوطاً على العميل لزيادة أتعابه في السنوات اللاحقة بشرط ألا تتجاوز الزيادة التي يطلبها تكاليف العمليات وبالتالي يحقق عوائد احتكارية إضافية من كونه المراجع المستمر مع العميل (يراجع DeAngelo 1981a, Magee and Tseng 1990). وعلى المستوى الميداني حاول أحد الباحثين (Schatzberg 1990) التحقق من أثر تكاليف بدء عملية المراجعة وتكاليف العمليات على ظاهرة تخفيض أتعاب السنة الأولى باستخدام منهج الاقتصاد التجريبي ، وأوضحت نتائج هذه الدراسة أن ظاهرة تخفيض الأتعاب في

تجعل القوائم المالية مضللة ، وقدرته على مقاومة ضغوط الإدارة التي تحاول منعه من التقرير للأطراف الخارجية عن هذه التجاوزات. فإذا فرضنا أن المراجع لديه القدرة والكفاية المهنية لاكتشاف الأخطاء والتلاعبات بالقوائم المالية وذلك باحتمال ثابت ، فإن استقلال المراجع يعرف بأنه الاحتمال الشرطي بأن يقر المراجع عن أي تجاوزات في القوائم المالية متى ما اكتشفت هذه التجاوزات. ولقد اعتبر Watts and Zimmerman(1980) أن هذا الاحتمال يصل إلى الواحد الصحيح عندما لا يكون لدى المراجع أي دوافع لاستمرار علاقته بالعمل وجنى عوائد احتكارية في المستقبل ، وبناءً عليه فإن احتمال استقلال المراجع يتضاءل عن الواحد الصحيح تدريجياً عندما تكون العوائد الاحتكارية التي يحصل عليها المراجع من استمراره مع العميل مرتفعة. وفي ظل هيكل التكلفة المفترض أعلاه لكل من المراجع والعميل ، فإن DeAngelo (1981b) أوضحت أن كلاهما سوف يحاول الضغط على الآخر لتحقيق مصالحه التي يسعى إلى تحقيقها ، فالمراجع بمعلومية أهمية تكاليف العمليات ، سوف يحاول الارتباط لفترة طويلة وفرض زيادة في الأتعاب لاحقاً لجنى عوائد غير عادية. والعميل من ناحية أخرى ، بمعلومية تكاليف بدء عملية المراجعة التي ضحى بها المراجع في السنة الأولى ، سوف يحاول الضغط على المراجع للحصول على تقارير مراجعة تتفق مع اختياراته بالنسبة للتقارير المالية ويحاول تمرير تقارير مالية أقل جودة. علاوة على ذلك فإن العميل سوف يضغط على المراجع من خلال فرض هيكل آخر للتعاب عن طريق منح المراجع عمليات استشارية أخرى بخلاف المراجعة ، ثم يستخدم العوائد التي يحصل عليها المراجع من هذه العمليات كوسيلة إضافية

السنة الأولى وزيادتها بعد ذلك لا تتم إلا في حالة وجود تكاليف عمليات موجبة لا تقل عن تكاليف بدء عملية المراجعة. نخلص من ذلك إلى أن تكاليف بدء عملية المراجعة تمثل دافعا لدى المراجع لتمديد علاقته بالعمل لأطول فترة ممكنة ، وأن تكاليف العملية تعتبر عائقا يجعل عملية التحول إلى مراجع آخر ليست بدون تكلفة ، هذا يعني أنه لا المراجع ولا العميل يرغب في إنهاء العلاقة القائمة بينهما بعد عدد قليل من السنوات. بناءً على ما تقدم فإن فرض أي آلية للتغيير الإجماعي من شأنها أن تجعل المراجع يقدر أتعابه على أساس أنه سوف يتم تغييره بعد فترة وبالتالي سوف تقل ظاهرة تخفيض الأتعاب وتكرر تكاليف بدء عملية المراجعة وتكاليف العمليات مع كل عملية تغيير للمراجع. هذا يعني على الاتجاه الآخر أن كلا من المراجع والعميل لا يرغبان في التغيير الإجماعي للمراجعين لما يترتب عليه من ارتفاع تكلفة المراجعة. هذا التحليل يفترض أن علاقة المراجع بالعمل يمكن أن تمتد لفترة غير محددة. أما في ظل التغيير الإجماعي فإن المدى الزمني محدود والتضحية بالتكلفة الأولى سوف يكون بالقدر الذي يمكن استرداده خلال تلك الفترة المحدودة من العلاقة. من هذا العرض يمكن صياغة الفرض النظري الأول على النحو الآتي:

الفرض الأول: مع بقاء العوامل الأخرى بدون تغيير ، فإن التغيير الإجماعي للمراجعين يترتب عليه زيادة تكاليف المراجعة بالنسبة للعميل والمراجع.

الاستقلال وجودة المراجعة

تكمن قيمة المراجعة من وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية في قدرة المراجع على اكتشاف الأخطاء والتلاعبات التي

أن يدعم ذلك استقلال المراجع فى أى تناقض بينه وبين العميل بشأن مشاكل المراجعة. وأخيراً ، فإن Chan (1999) فرق بين الملاك والإدارة ، فالإدارة هى الممارس للضغوط على المراجع بينما الملاك هم من يملكون حق تعيين وعزل المراجع ، وبالتالي فإن ممارسة الضغوط على المراجع لن تؤتى ثمارها إلا إذا اتفق الملاك والإدارة على ذلك وهو أمر مستبعد لأن المراجع يفترض أنه يعمل على تحقيق مصالح الملاك ، ومن ثم فإن المراجع يمكن أن يستفيد من هذا التعارض فى المصالح وسيلة لحماية استقلاله.

على الجانب العملى فإن فشل واحد من مكاتب المراجعة الخمسة الكبار قد قوض فرض حجم مكتب المراجعة الكبير كبديل لجودة المراجعة ، وعلى الجانب الميدانى ، فإن النتائج التى توصلت إليها بعض الدراسات تميل إلى تأييد فرض تأثير الأتعاب ، وخصوصاً تلك المرتبطة بأتعاب الخدمات الأخرى ، على استقلال المراجع ومن ثم جودة المراجعة. على سبيل المثال فإن ³⁴ (2002) Craswell et al قدم الدليل الميدانى على أن تبعية أتعاب المراجع للعميل سواء أتعاب المراجعة أو أتعاب الخدمات الأخرى تجعل المراجع أقل ميلاً لإصدار تقارير تحمل تحفظات سلبية على القوائم المالية للعميل ، لكنه فى نفس الوقت أكد أن رأى المراجع لن يتأثر بتبعية أتعابه إذا كان النظام يجبر العميل والمراجع على الإفصاح عن أتعاب المراجعة وأتعاب الخدمات الأخرى كما هو متبع فى استراليا. دراسات أخرى ³⁵ (2002) Frankel et al ، Kinney and Libby, 2002 ، أثبتت أن هناك ارتباط موجب بين مبالغ أتعاب الخدمات الاستشارية والاستحقاق الاختيارى فى القوائم المالية ، هذا يعنى أن ارتباط

للضغط على المراجع للحصول على تقارير إيجابية بالنسبة له. حيث أوضحت DeAngelo (1981b) أن جودة المراجعة دالة فى كفاءة المراجع واستقلاله ، وبفرض أن الكفاءة ثابتة بين المراجعين فإن جودة المراجعة سوف تكون أقل نتيجة لرغبة المراجع فى الاستمرار مع العميل لأطول فترة ممكنة وتحقيق عوائد اختكارية من المراجعة والخدمات الأخرى. غير أن معظم الباحثين ، على الجانب النظرى ، حاولوا التقليل من شأن هذه التأثيرات لأن المراجع يستطيع التمسك باستقلاله بدعمه فى ذلك تكاليف التحويل التى يتحملها العميل إذا أقدم على تغيير المراجع منتهجاً سلوك تسوق الرأى Opinion Shopping. على سبيل المثال فإن DeAngelo (1981b) برهنت على أن الحجم الكبير لمكتب المراجعة يعتبر الحصين الذى يحمى المراجع من السلوك الانتهازى للعميل لأن المراجع الذى لديه عدد كبير من العملاء لن يتمشى مع عميل معين على حساب استقلاله الأمر الذى قد يفقده بقية العملاء إذا فعل ذلك ، وبناءاً عليه اعتبرت معظم دراسات الاستقلال وجودة المراجعة أن الحجم مقياساً مقبولاً لجودة المراجعة. أما Magee and Tseng (1990) فقد اعتبراً أن خضوع المراجع لضغوط العميل مرهوناً بالمراجعين الآخرين المرشحين لتولى أى منهم المهمة بعد عزل المراجع الحالى ، فإذا كان السلوك الجماعى لبقية المراجعين يماثل سلوك المراجع الحالى حيال ضغوط العميل فإنه لا يكون من السهل أن تؤثر رغبة المراجع فى الاستمرار على استقلاله. د. كمال الدهراوى (١٩٩١) ³³ ، اعتبر أن الخدمات الاستشارية التى يقدمها المراجع للعميل مصدر قوة للمراجع وتبرهن على حاجة العميل إلى المراجع ، وبالتالي يمكن

، ويعتبر التحقق من هذه العبارة هدفا لهذه الدراسة ، حيث جاء فيها:

"Any increase in the cost of doing the audit would be passed on the shareholders, and I suspect they would gladly pay for it knowing they were actually getting an independent opinion on management 's financial statements" (p.124).

هذا يعنى أن أى تكلفة إضافية ناتجة عن التغيير الإلجبارى للمراجعين سيعوضها رغبة لدى المساهمين فى الحصول على جودة عالية.

من ناحية أخرى فإن الفروض النظرية ليست قابلة للاختبار بطبيعتها ، فهى تحتاج إلى إعادة صياغة بحيث تتفق مع البيئة التى تختبر فيها تلك الفروض وكذلك تعبر عن متغيرات عملية قابلة للقياس الميدانى فى تلك البيئة. وفى هذا الجزء يحاول الباحث أن يلقى الضوء على البيئة السعودية حيث يتم تنظيم عملية التغيير الإلجبارى للمراجعين ، ويستخدم بدائل عملية لقياس كل من متغير الجودة ومتغير تكلفة المراجعة فى البيئة السعودية.

تنظم المهنة وتغيير المراجع فى
السعودية^{٣١}

تنظم مهنة المحاسبة والمراجعة فى المملكة العربية السعودية بموجب نظام المحاسبين القانونيين السعودى الصادر بالمرسوم الملكى م/١٢ وتاريخ ١٢/٥/١٤١٢. ينص هذا المرسوم فى المادة التاسعة عشر منه على إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، وتتبع وزارة التجارة. أهم ما تختص به الهيئة السعودية هو إصدار معايير المحاسبة ، معايير المراجعة ، معايير جودة الأداء المهنى ، وتتولى الرقابة على أداء مكاتب المراجعة العاملة فى المملكة.

المراجع بالعميل من خلال الخدمات الأخرى يضعف استقلال المراجع ويجعله إما أنه لا يقر عن أى تجاوزات من العميل أو أنه لا يسعى لاكتشاف إدارة الربح فى القوائم المالية.

محمل التحليلات النظرية والدراسات الميدانية تشير إلى أن ارتباط المراجع بالعميل واعتماده عليه لتحقيق عوائد احتكارية لفترات طويلة تجعل المراجع بمرور الوقت يتبنى وجهة نظر العميل فى كل المسائل المتعلقة بالإفصاح المحاسبتى وربما يبرر أيضا للعميل ممارساته فى تشويه عرض القوائم المالية ، بناء عليه فإن الفرض النظرى الثانى الذى بصدد اختباراه ميدانيا يمكن صياغته على هذا النحو: "استمرار علاقة المراجع بالعميل تضعف استقلال المراجع وبالتالي يؤثر على جودة المراجعة .

هذا الفرض يمكن إعادة صياغته على شكل إيجابى يلاءم البيئة التى تنظم عملية التغيير الإلجبارى للمراجعين على النحو الآتى:

الفرض الثانى: مع بقاء العوامل الأخرى بدون تغيير ، فإن التغيير الإلجبارى للمراجعين يترتب عليه جودة أعلى للمراجعة.

١-٥ الفروض العملية للدراسة

الفروض النظرية التى قدمناها أعلاه تعتبر متعارضة وتعتبر أشبه بعملية المفاضلة بين التكلفة والمنفعة ، فلاشك أن تغيير المراجع مطلوباً للدفع برؤية جديدة لمراجعة قوائم العميل المالية ودعم الاستقلال وتحرير المهنة من سيطرة العملاء ، ولكن هل هذا يظل بدون تكلفة أو على الأقل يفوق التكلفة المترتبة على هذا التغيير. عبر Imhoff (2003) عن ذلك فى دراسته بالعبارة الآتية

متصلة بالنسبة للشركات التي تراجع من قبل أكثر من محاسب قانوني ، وللجمعية العامة العادية عند الضرورة الاحتفاظ بأحد المحاسبين أو بالمحاسب للقانوني المنفرد مدة أطول ، على أن تختار ، في حالة الاحتفاظ بالمحاسب القانوني المنفرد ، محاسباً قانونياً آخر ، وفي كل الأحوال لا بد من تغيير أحد المحاسبين بعد مضي مدة الخمس سنوات المتصلة .
يتضح من هذا أنه يتعين على الشركة اتباع الآتي :

- ١- تغيير المراجع- بعد ثلاث سنوات متصلة من مراجعة القوائم المالية للشركة.
- ٢- يمكن للشركة أن تحتفظ بالمراجع لأي مدة شريطة أن تعين معه مراجع آخر بعد انقضاء مدة الثلاث سنوات على أن يتغير أحد المراجعين بعد استمرارهما في المراجعة خمس سنوات متصلة.
- ٣- يمكن للشركة أن تعين اثنين من المراجعين من البداية وتغيير أحدهما كل خمس سنوات متصلة.
- ٤- يمكن أن تكسر الشركة شرط مدة الثلاث سنوات بالنسبة للمراجع المنفرد وتعين آخر في السنة التالية ثم تعود إلى المراجع السابق ليستمر مع الشركة ثلاث سنوات متصلة أخرى وهكذا.

من هذا العرض نجد أن المملكة العربية السعودية تبنت آلية واضحة لتغيير المراجع كل فترة دورية مع الإبقاء على حق الشركة أن تطبق القرار وفقاً لاختيارها بالنسبة للمراجع الذي يتم اختياره كل فترة دون أن أي تدخل في ذلك.

في عام ١٤١٥ هـ الموافق ١٩٩٤ م أقر مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين قواعد سلوك وأداب المهنة ، وجاء بالقاعدة رقم (٥٠٦) منها ما يتيح للمراجع مزاولة الأعمال الأخرى التي لا تتعارض مع قواعد سلوك وأداب المهنة بشرط أن تكون هذه الأعمال من الأعمال المهنية المكملة لطبيعة عمله ، مثل تقديم الدراسات والاستشارات المحاسبية والإدارية والأعمال ذات الطبيعة القائمة على الاستشارة ، على ألا يجمع بين هذه الأعمال والقيام بمراجعة الحسابات لعميل واحد في وقت واحد. هذا يعني أن مهنة المراجعة السعودية قد حسمت أمرها بشأن الأعمال الأخرى بخلاف المراجعة ومنعت المراجع من القيام بمثل هذه الأعمال ، وبالتالي فإن استمرار علاقة المراجع بالعميل لن يتيح له الحصول على أي ميزة لجنى أي عوائد من الخدمات الأخرى. مع هذا فإنه يظل هناك احتمال الترشيح المتبادل بين المكاتب لأعمال الخدمات الاستشارية الأمر الذي قد يخلق نوعاً من التكتلات المهنية ، وهذه النقطة تحتاج إلى تأكيد ميداني.

في عام ١٤١٤ هـ صدر قرار وزير التجارة السعودي رقم (٩٠٣) وتاريخ ١٤١٤/٨/١٢ هـ لفرض آليات مكملة لتنظيم مهنة المراجعة بالمملكة العربية السعودية. هذا القرار يعتبر من القرارات المهمة في فرض الحوكمة وتنظيم مهنة المراجعة حيث نص القرار على تشكيل لجنة المراجعة في كل شركة من الشركات المساهمة وحدد آليات تشكيل اللجنة كما حدد مهامها. تناول القرار التغيير الإجباري للمراجعين حيث نص على: "يراعى ألا تزيد مدة المراجعة عن ثلاث سنوات متصلة بالنسبة للشركات التي تراجع من قبل محاسب قانوني منفرد ، وخمس سنوات

تكلفة المراجعة وطول فترة التقرير

الاعتراض الأساسي الذي قدمه معارضو التغيير الإجباري للمراجعين ينصب على ارتفاع تكلفة المراجعة سواء بالنسبة للعميل أو بالنسبة للمراجع. ارتفاع التكلفة ، من وجهة نظر المعارضين ، يأتي من حاجة المراجع لبذل مزيد من الجهد للحصول على الفهم اللازم لعمليات العميل عند بدء عملية المراجعة ، وكذلك تأسيس أسس الفهم المشترك بينهما فيما يتعلق بالمشاكل المرتبطة بالتقرير ، كما يأتي من ناحية أخرى بسبب نقص الجودة بسبب تزايد احتمالات فشل المراجعة في السنوات الأولى لعلاقة المراجع بالعميل. فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة ، فإن فشل المراجع يقاس بحالات إصدار تقارير غير صحيحة على القوائم المالية سواء بإصدار تقرير غير متحفظ (نظيف) على قوائم بها تجاوزات هامة ، أو إصدار تقارير متحفظه على قوائم تتفق في جوانبها الهامة مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. ويقع عبء الكشف عن الخطأ الأول للمراجع على مستخدمى القوائم المالية ، وبالتالي لا يوجد وسيلة لقياس هذا الخطأ ميدانياً إلا من خلال حالات التفاضل التي رفعها مستخدمو القوائم المالية ، وهذا أمر غير واضح في الأسواق والبيئات الناشئة. أما خطأ المراجع الثاني فإن العبء في كشفه يقع على العميل ، والتصرف المعتاد من العميل هو تغيير المراجع اختياريًا ، ومع هذا فإن الاعتماد على التغيير الاختياري كمؤشر على فشل المراجعة قد يكون مضللاً لأنه في نفس الوقت قد يعنى أن العميل لا يرضى عن تقارير المراجع الحالي ويسعى إلى تسويق الرأى بالبحث عن مراجع يحقق له متطلباته بالنسبة للتقرير. وبناءً عليه فإن قياس فشل المراجع في البيئة النامية أمر صعب عملياً.

فيما يتعلق بالجهد المبذول لفهم عمليات العميل والاتفاق مع العميل على أسس التقرير ، فإنه يمكن قياس هذا الجهد بطول فترة التقرير Report Lag ، وهي الفترة من نهاية السنة المالية وتاريخ التقرير^{٢٧} (Knchel and Payne 2001). هنا نفترض أن أي جهود إضافية يبذلها المراجع عند بدء عملية المراجعة وأثناءها للحصول على الفهم اللازم لنظم وعمليات العميل سوف تستغرق وقتاً يترتب عليه إطالة أمد المراجعة وتأخر عملية التقرير^{٢٨} (Schwartz and Soo 1996) ، كما أن أي جدال أو نزاع يدور بين العميل والمراجع على أسس التقرير في السنة الأولى ، وربما في السنة الثانية أيضاً ، فإنه سوف يساهم هو الآخر في تأخير إصدار التقرير. وعلى الرغم من أن هناك عوامل أخرى تؤثر في طول فترة التقرير ، إلا أن العامل الأساسي هنا هو تغيير المراجع حيث أنه من المتوقع أن تزيد فترة التقرير في السنة الأولى ، وربما السنة الثانية أيضاً ، عتد السنوات التالية ، أما ما يتعلق بالعوامل الأخرى فإنه يمكن تعيينها وعزلها من خلال نموذج الاختيار الإحصائي. ولقد عبر AICPA (2004) عن ذلك في تقريره المعارض للتغيير الإجباري ، وأشار إلى أن التغيير الإجباري سوف يجعل عملية التقرير عن القوائم المالية عملية صعبة يحتاج المراجع فيها أن يحقق منحنى تعلم سريع لتنفيذ عملية المراجعة كما هو مطلوب. بناءً على ذلك فإن الباحث يضع الفرض العملي القابل للقياس والاختبار في صورة إيجابية على النحو الآتي:

ف ١ : تغيير المراجع يترتب عليه طول فترة التقرير عن القوائم المالية.

التغيير الإجبارى ، ففى حالة غياب مثل هذه الآليات فإن المراجع يمكنه الخضوع لمحاولات العميل الإبقاء عليه ويمكنه تبرير ذلك بأن استمرار العلاقة يدعم جودة المراجعة ويقلل تكاليفها. أما فى حالة وجود آليات للتغيير الإجبارى فإن المراجع يعنى تماما أن السوق لن يقبل استمراره مع العميل فى ظل آليات التغيير الإجبارى حتى ولو تم ذلك بالتحايل على آليات التغيير ذاتها ، وبالتالي فإن مثل هذه المحاولات لالتفاف حول القواعد المنظمة للتغيير الإجبارى سوف تكون مثيرة للشكوك من جانب مستخدمى القوائم المالية ويفقد المراجع قدرا من سمعته نتيجة لذلك.

العوامل الثلاثة السابقة سوف تدعم جودة المراجعة فى الكشف عن التجاوزات فى التقرير المالى ومطالبة العميل الحد من آثار هذه الممارسات على التقرير المالى ، وإلا فإن المراجع سوف يقر عنها فى تقريره. المشكلة التى واجهت الباحثين فى الدراسات السابقة تتعلق بالمقياس العملى الملائم لجودة المراجعة. فى دراسة (Myers et al 2003) ، تمت مراجعة مؤشرات جودة المراجعة المستخدمة فى معظم الدراسات السابقة ، ومن هذه المؤشرات: إصدار تقارير متحفظة ، احتمالات فشل المراجع ، وحالات مقاضاة المراجعين ، ووجد أن فى كل هذه المؤشرات كانت هناك علاقات ارتباط قوية بالاستحقاق الاختيارى فى القوائم المالية ، على هذا الأساس ، فإن جودة المراجعة فى الأونة الأخيرة ارتبطت بالكشف عن ممارسات إدارة الربح فى القوائم المالية للعميل عن طريق الاستحقاق الاختيارى والحد منها ، وهذا ما أسفرت عنه الدراسات السابقة التى قدمناها فى الجزء السابق. بناء عليه فإنه يمكن صياغة للفرض الثانى على النحو الآتى:

جودة المراجعة والاستحقاق الاختيارى المبرر الأساسى الذى يقدمه مؤيدو التغيير الإجبارى للمراجع هو أن هذا الإجراء من شأنه للقضاء على العلاقات التى تنشأ بين المراجعين والعملاء وبالتالي ينظر المراجع إلى عملية المراجعة بأنها حالة تأخذ وقتها من العمل وتنتهى ليئسلم مراجع آخر العملية وهكذا. يدعى أصحاب هذا الرأى بأنه سوف يدعم جودة المراجعة نتيجة لدعم استقلال المراجع.

فى هذه الدراسة فإن الباحث يفترض أن مصادر دعم جودة المراجعة فى ظل آليات التغيير الإجبارى مصدرها الآتى:

تدعيم قواعد آداب وسلوك المهنة: التغيير الإجبارى للمراجعين يدعم كثيرا من قواعد السلوك المهنى منها تخفيض ممارسات الحصول على أعمال يقوم بها زملاء آخرون ، فالتغيير يتم بصورة تلقائية وفقا لآليات محددة ومعروفة مسبقا ولا يسعى مراجع للحصول على عمل يقوم به زميل له ، كما أنه فى معظم الأحوال تتردد الشركة كثيرا فى عزل المراجع تقاديا لآى شكوك لدى مستخدمى القوائم المالية حول أى ضغوط يمارسها العميل على المراجع ، وكل ذلك يساعد فى إجراء اتصال فعال بين المراجع السابق واللاحق.

بذل العناية المهنية: فالمراجع الحالى سوف يظل مدركا أنه سيتترك العملية بعد فترة معينة ، وأن مراجعا آخر سوف يطلع على أعماله السابقة ويكتشف ما بها من تجاوزات إذا تغاضى عن تجاوزات العميل أو لم يبذل العناية الواجبة للتحقق من عدم وجود مثل هذه التجاوزات ، وبناء عليه فإنه سوف يرفع مستوى أدائه المهنى ليصل بالمراجعة إلى جودة أعلى.

دعم استقلال المراجع: فالمراجع لن يكون تواقا للاستمرار مع العميل فى ظل آليات

يفترض أن الحجم يرتبط بعلاقة طردية بطول فترة المراجعة وبالتالي طول فترة التقرير.
 حجم المكتب (Firm): وبأخذ قيمة ١ إذا كان المكتب الذي استلم العملية أحد المكاتب الأربعة الكبار (أو الخمسة الكبار عندما كان مكتب آرثر اندرسون عاملاً) ، أو صفر إذا لم يكن كذلك.

نتيجة العام (Loss): افترض Schwartz and Soo (1996) أن نتيجة العام إذا كانت خسارة ، فإن الشركة والمراجع سوف يؤخرون إصدار القوائم المالية إلى أن يتم التحقق من هذه الخسارة ، وسوف نفترض ذلك في هذه الدراسة ، وندخل متغير تحقيق الخسارة كمتغير رقابي ، هذا المتغير سوف يأخذ قيمة ١ إذا حققت الشركة خسارة في نهاية العام ، أو يأخذ قيمة صفر إذا حققت أرباح.
 وبناءا عليه يأخذ النموذج الصورة الآتية:

$$LAG = B_0 + B_1 \text{Rotation} + B_2 \text{Size} + B_3 \text{Firm} + B_4 \text{loss} + e$$

النموذج الثاني: علاقة التغيير الإيجباري بالاستحقاق

النموذج الثاني يختبر حجم الاستحقاق الإختياري في كل سنة من سنوات ارتباط المراجع بالعميل ، والمشكلة الأولى في هذا النموذج هي في كيفية تقدير الاستحقاق الإختياري في القوائم المالية ، المشكلة

ف: التغيير الإيجباري للمراجعين يؤدي إلى الحد من ممارسات إدارة الربح وذلك عن طريق الحد من أثر الاستحقاق الإختياري على أرباح الفترة.

٦-١ نماذج الدراسة

يعتمد الباحث في هذه الدراسة على نماذج الانحدار المتعدد لاختبار الفروض المقدمة أعلاه ، وذلك بواقع نموذج لكل فرض ، وفيما يلي عرض لهذه النماذج.

النموذج الأول: علاقة التغيير الإيجباري بفترة التقرير

في هذا النموذج يتم قياس فترة التقرير (lag) بالفترة المنقضية من تاريخ نهاية السنة المالية حتى تاريخ تقرير المراجع كما جاء في تقريره المرفق بالقوائم المالية ، ويفترض في هذا النموذج أنه بعد تحديد أثر العوامل الأخرى المؤثرة في طول فترة التقرير ، فإن هناك علاقة عكسية بين تغيير المراجع وطول فترة التقرير. وبمقارنة أخرى فإن فترة التقرير في السنة الأولى تكون أطول منها في السنوات التالية ، وبناءا عليه يتم قياس التغيير الإيجباري (Rotation) على النحو الآتي:

١- يأخذ هذا المتغير قيمة واحد إذا

كانت سنة المراجعة هي السنة الأولى بالنسبة للمراجع.

٢- يأخذ المتغير قيمة صفر إذا كانت

سنة المراجعة أي سنة تالية بالنسبة للمراجع.

المتغيرات التي تقيس العوامل الأخرى المؤثرة في فترة التقرير تشمل الآتي:

حجم الشركة (Size): ويقاس الحجم بالوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول حيث

الانحدار في تقدير الاستحقاق غير الاختياري من الاستحقاق الكلي الموضح في المعادلة المبينة أعلاه ، أما الاستحقاق الاختياري فإنه يمثل بواقى الاستحقاق الكلي بعد استبعاد الاستحقاق غير الاختياري. ويعبر عن نموذج تقدير الاستحقاق غير الاختياري على النحو الآتي:

$$NDA_t = B_0 + B_1 \Delta REV_t + B_2 PPE_t$$

حيث:
 NDA_t : الاستحقاق غير الاختياري للسنة t
 ΔREV_t : التغير في إيرادات السنة t
 PPE_t : الأصول الثابتة
 B_i : ثوابت الانحدار

تطبق هذه المعادلة بعد قسمة طرفيها على إجمالي الأصول للسنة السابقة (A_{t-1}) ، وتطبق بطريقة أفقية على كل الشركات لكل سنة على حده. نواتج المعادلة تطرح من الاستحقاق الكلي الموضح من قبل والنتائج هو الاستحقاق الاختياري (DA). هذا المتغير هو ما يمكن اعتباره مقياساً لجودة الربح ، وبالتالي جودة المراجعة في نفس الوقت. في هذه الدراسة سوف يتم اختبار الاستحقاق الاختياري كمؤشر لجودة المراجعة.

المشكلة الثانية تتعلق باختبار الاستحقاق الاختياري ، فالدراسة أجريت في بيئة تنظم التغيير الإخباري للمراجعين ومن ثم فإنه لا بد من وجود حالتين على الأقل ، الأولى وجود التغيير الإخباري ، والثانية عدم وجود التغيير الإخباري. ولم يتمكن الباحث من الحصول على بيانات عن الفترة السابقة على تطبيق آلية التغيير الإخباري ، كما أن اختلاف البيانات الاقتصادية يجعل المقارنة مع بيئة أخرى لا تطبق هذه الآلية عملية غير مجدية. لهذه الأسباب اعتمد الباحث على الآتي:

الثانية تكمن في شكل العلاقة بين التغيير الإخباري والاستحقاق الاختياري. فيما يتعلق بمشكلة التقدير ، فإن الحجم المطلق للاستحقاق في القوائم المالية يمكن تقديره بالعلاقة الآتية:

$$TA = (\Delta CA - \Delta Cash) - (\Delta CL - \Delta DCL) - DEP$$

حيث:
 TA: إجمالي الاستحقاق
 CA: الأصول المتداولة
 Cash: النقدية
 DCL: الجزء المتداول من القرض طويل الأجل
 DEP: الاستهلاك

بموجب هذه العلاقة يمكن تقدير الاستحقاق الكلي في القوائم المالية. المرحلة الثانية في التقدير هي تجزئة الاستحقاق الكلي إلى استحقاق اختياري واستحقاق غير اختياري. لإنجاز هذه العملية اقترحت دراسات إدارة الربح العديد من النماذج المستخدمة في تقدير الاستحقاق الاختياري أكثرها شيوعاً في الدراسات الميدانية نموذج Jones ، ونموذج Jones المعدل. أختبر (Partov et al (2001) ملائمة النماذج المتداولة في الدراسات المحاسبية لمساعدة المراجع في اكتشاف ممارسات إدارة الربح لأغراض إيداء الرأي في القوائم المالية. انتهت الدراسة إلى أن نموذج Jones والنموذج المعدل له ، إذا تم تطبيق أي منهما بأسلوب أفقي (قطاعي) ، يعتبر أفضل من أي نموذج آخر في الكشف عن إدارة الربح ، وحتى يعتبر أفضل من النتائج التي يقدمها كلا النموذجين إذا تم تطبيقه بشكل زمني (سلاسل زمنية). وبناءاً عليه سوف يعتمد البحث على نموذج Jones المعدل الذي قدم في دراسة Dechow et al (1995) ، ويعتمد النموذج على أسلوب

٣- اختبار الاستحقاق الاختياري كل سنة مقارنة بالسنوات الأخرى مجتمعة.

٤- اختبار الاستحقاق الاختياري عند اتباع أساليب للالتفاف حول الآلية للإبقاء على المراجع أطول فترة ممكنة ، هذه الأساليب تتم من قبل العميل بموافقة المراجع لأنها لا تعتبر مخالفة للآليات المنظمة للتغيير الإجباري. ولقد أوضح (2003) Imhoff إحدى هذه الطرق وهي أن العميل يمكنه أن يغير المراجع لسنة واحدة بعد انتهاء المدة ، ثم يعيده في السنة الثانية ، إضافة إلى ذلك فإن العميل يمكنه أن يعين مراجع ثان ، وفقا للنظام السعودي ، والإبقاء على المراجع الحالي أطول فترة ممكنة. في كلا الحالتين فإن العميل سوف يتحمل تكلفة إضافية ، وقد يكون الحصول على تقارير مراجعة تتفق مع متطلبات العميل تمثل الدوافع وراء تحمل هذه التكلفة.

حجم الشركة (Size): ويستخدم له نفس المقياس المشار إليه في النموذج السابق ، والسبب في الرقابة على هذا المتغير هو أن الشركات الكبيرة تتأثر بالتكاليف السياسية في عملية التقرير المحاسبي ، وبالتالي فإنه ربما تميل هذه الشركات إلى تخفيض الأرباح ما لم يكن هناك دوافع أخرى لزيادتها.

الاستحقاق السابق (TA_{t-1}): يقاس بالاستحقاق الكلي مقسوماً على حجم الأصول وذلك لتحديد أثر استراتيجية إدارة الربح للسنة السابقة ، فبعض الدراسات تشير إلى أن الشركة تستخدم الاستحقاق لتوزيع الأرباح بين السنوات ، وبالتالي فإن التطبيق الحالي للاستحقاق قد يكون عكسياً لما تم اتباعه في السنة السابقة.

بناءً على المتغيرات السابقة فإنه يمكن التعبير عن نموذج الاختبار الميداني الثاني على النحو الآتي:

$$DA_t = B_0 + B_1 \text{FyRot} + B_2 \text{SyRot} + B_3 \text{TyRot} + B_4 \text{Size} + B_5 \text{TA}_{t-1} + e$$

النموذج الأول والثاني أعلاه يمثلان خلاصة الدراسة النظرية لاختبار الجوانب الإيجابية والسلبية لتغيير المراجعين في بيئة تنظم هذه العملية على عكس الدراسات السابقة التي طبقت في بيئات لا تفرض آليات للتغيير الإيجابي للمراجعين ، باستثناء كوريا

٣- اختبار الاستحقاق الاختياري كل سنة مقارنة بالسنوات الأخرى مجتمعة.

٤- اختبار الاستحقاق الاختياري عند اتباع أساليب للالتفاف حول الآلية للإبقاء على المراجع أطول فترة ممكنة ، هذه الأساليب تتم من قبل العميل بموافقة المراجع لأنها لا تعتبر مخالفة للآليات المنظمة للتغيير الإجباري. ولقد أوضح (2003) Imhoff إحدى هذه الطرق وهي أن العميل يمكنه أن يغير المراجع لسنة واحدة بعد انتهاء المدة ، ثم يعيده في السنة الثانية ، إضافة إلى ذلك فإن العميل يمكنه أن يعين مراجع ثان ، وفقا للنظام السعودي ، والإبقاء على المراجع الحالي أطول فترة ممكنة. في كلا الحالتين فإن العميل سوف يتحمل تكلفة إضافية ، وقد يكون الحصول على تقارير مراجعة تتفق مع متطلبات العميل تمثل الدوافع وراء تحمل هذه التكلفة.

بناءً على ذلك تم استخدام ثلاث متغيرات للتغيير الإجباري كما يلي:

FyRot: السنة الأولى للتغيير ، وبأخذ قيمة ١ للسنة الأولى ، وصفر للسنوات الأخرى.

SyRot: السنة الثانية للتغيير ، وبأخذ قيمة ١ للسنة الثانية ، وصفر للسنوات الأخرى.

TyRot: السنة الثالثة للتغيير ، وبأخذ قيمة ١ للسنة الثالثة ، وصفر للسنوات الأخرى.

إضافة إلى المتغيرات الأصلية للدراسة ، فإنه سوف يتم الرقابة على المتغيرات الأخرى المؤثرة في إدارة الربح وهي:

، وكانت آلية التغيير الإجبارى لمكاتب
المراجعة قد بدأت عمليا فى المملكة منذ
ثلاث سنوات على الشركات المساهمة وفقا
لنص القرار الوزارى المشار إليه من قبل.
وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدد الشركات
المساهمة فى المملكة العربية السعودية
يعتبر محدودا مقارنة بدول أخرى ، معظم
هذه الشركات مقيدة للتداول فى سوق
الأوراق المالية. بنهاية عام ٢٠٠٤ كان
عدد الشركات المقيدة للتداول فى سوق
الأوراق المالية السعودى هو ٧٣ شركة
منها تسعة بنوك تم استبعادها ليصبح العدد
المتاح من الشركات هو ٦٤ شركة ،
بالنسبة لهذا العدد من الشركات ، كان
الشرط الأساسى للدخول فى العينة هو أن
يتوفر بيانات مالية لسنة سنوات على الأقل
من السنوات العشرة التى غطتها الدراسة.
بالبحث فى تاريخ هذه الشركات والبيانات
المالية المتاحة لها تبين
أن هناك ٥ شركات أدرجت فى السوق
حديثا ، وتسعة عشرة شركة لم يتوفر لها
البيانات الكافية للتحليل الإحصائى. بناءا
على ذلك تم استبعاد ٢٤ شركة من
الشركات المتاحة لنصل إلى عدد ٤٠ شركة
كعينة متاحة نهائية للدراسة. الجدول رقم
(١) يصور التوزيع القطاعى والبيانات
المتاحة عن شركات العينة.

الجنوبية التى تنظم اختيار المراجعة لفترة
معينة إذا انطبق على الشركة شروط معينة.
فى الجزء التالى من الدراسة سيقوم الباحث
باختيار معنوية كلا النموذجين على عينة
من الشركات المساهمة السعودية المعنية
بالتغيير الإجبارى للمراجعين.

٢- الدراسة الميدانية

الهدف من الدراسة الميدانية هو تقديم أدلة
ميدانية عن أثر التغيير الإجبارى لمكاتب
المراجعة على تكاليف المراجعة وعلى
وجودة المراجعة فى بيئة تنظم عملية
التغيير الإجبارى ، حيث تم استخدام طول
فترة التقرير كمتغير بديل لتكاليف المراجعة
، بينما أستخدم الاستحقاق الاختيارى
كمتغير بديل لجودة المراجعة على النحو
المتبع فى معظم الدراسات السابقة. تحقيقا
لهدف الدراسة تم تصميم دراسة ميدانية
لتحديد حجم العينة المتاحة ، الحصول على
البيانات الميدانية اللازمة لذلك ، والنتائج
الإحصائية للاختبارات.

١-٢ العينة:

تغطى الدراسة الفترة من عام ١٩٩٥ حتى
عام ٢٠٠٤ حيث توافرت البيانات اللازمة

جدول (١): التوزيع القطاعى للعينة

| عدد السنوات | عدد الشركات | القطاع |
|-------------|-------------|--------------|
| ١٤٨ | ١٨ | قطاع الصناعة |
| ٧٢ | ٨ | قطاع الأسمنت |
| ٨٠ | ١٠ | قطاع الخدمات |
| ٢٤ | ٤ | قطاع الزراعة |
| ٣٢٤ | ٤٠ | الإجمالى |

٢-٢ الحصول على البيانات

جميع البيانات اللازمة لقياس المتغيرات الداخلة في نماذج الدراسة تم الحصول عليها من القوائم المالية المنشورة. ولقد تم الحصول على القوائم المالية المنشورة من عدة مصادر.

المصدر الأول موقع السوق (تداول): تم الحصول على التقارير المالية كاملة من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٤ من موقع تداول (www.tadawul.com.sa) حيث بدأ الموقع في تخزين التقارير المالية لكل الشركات المقيدة في السوق على ملفات pdf اعتباراً من عام ٢٠٠١.

المصدر الثاني: تم الحصول على بيانات ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

المصدر الثالث: تم البحث عن بيانات التقارير المالية للسنوات ١٩٩٥-١٩٩٨ في الصحف العامة مثل صحيفتي الرياض والجزيرة ، وفي المكتبات العامة حيث تسلم بعد الشركات التقارير المالية السنوية للمكتبات.

٢-٣ النتائج الإحصائية

في هذا الجزء ، يعرض الباحث نتائج التحليل الإحصائي لنماذج الدراسة كل على حده ، حيث نعرض أولاً نتائج تحليل علاقة التغيير الإجباري للمراجعين بالفترة اللازمة لإصدار التقرير ، ثم نعرض نتائج نموذج العلاقة بالاستحقاق الاختياري.

التغيير الإجباري للمراجعين وطول فترة التقرير

في النموذج الأول للدراسة ، استخدم الباحث طول فترة التقرير كمتغير تابع بديل لتكلفة المراجعة ، حيث يفترض معارضو

التغيير الإجباري أن التغيير سوف يترتب عليه ارتفاع التكلفة لأن المراجع الجديد سوف يحتاج لوقت أطول حتى يحصل على المعرفة اللازمة عن العميل والتي تؤهله للقيام بعملية المراجعة بنفس الجودة التي يمكن أن يقدمها المراجع السابق. هنا اعتبر الباحث أن تأثير ذلك سوف ينعكس في النهاية على طول فترة التقرير لأنه يصعب عملياً قياس التكلفة المترتبة على عملية التغيير سواء بالنسبة للمراجع أو بالنسبة للعميل ، بناءً عليه فإنه من المفترض أن الفترة من تاريخ نهاية السنة المالية حتى تاريخ تقرير المراجع تكون أطول في حالة تغيير المراجع منها في حالة الإبقاء على المراجع لفترة أطول. علاوة على ذلك ، فإن هذه الفترة سوف تتناقص من سنة لأخرى مع استمرار المراجع مع العميل.

من ناحية أخرى فإن الباحث استخدم مجموعة من المتغيرات الرقابية المؤثرة في طول فترة التقرير والتي أثبتتها الدراسات الأخرى وهي حجم الشركة ، حجم مكتب المراجعة ، تحقيق المنشأة خسائر عن السنة.

جدول رقم (٢) يوضح الإحصاءات الوصفية لفترة التقرير موزعة حسب سنوات علاقة المراجع بالعميل ، حيث تم تقسيم سنوات العلاقة إلى ١ ، ٢ ، ٣ ، والرقم الأخير تم استخدامه لكل من السنة الثالثة حتى الخامسة وذلك في حالة اشتراك أكثر من مراجع واحد في العملية.

جدول (٢): الإحصاءات الوصفية لفترة التقرير

| الانحراف المعياري | الوسيط | الوسط | السنة |
|-------------------|--------|-------|--------|
| ٢٨ | ٥٦ | ٥٨ | ١ |
| ٢٤ | ٤٨ | ٥٠ | ٢ |
| ٢٣ | ٤٣ | ٤٥ | ٣ |
| ٢٦ | ٥٢ | ٥٢ | العينة |

F test = 5.8, sig. 0.003

السنة الثالثة إلى ٤٥ يوم بانحراف معياري ٢٣ يوم (الوسيط ٤٣ يوم). وباختبار معنوية الفروق بين متوسطات السنوات الثلاث باستخدام تحليل التباين اتضح أن الفروق بين المتوسطات معنوية عند مستوى أقل من ١٪. ثم انتقل الباحث إلى اختبار نموذج علاقة فترة التقرير باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد ، والجدول رقم (٣) يعكس النتائج الإحصائية للنموذج.

النتائج الموضحة في الجدول رقم (٢) تؤكد حقيقتين ، الأولى أن السنة الأولى لعلاقة المراجع بالعمل تحتاج إلى فترة أطول للتقرير (٥٨ يوم في المتوسط ، و ٥٦ يوم للوسيط) وذلك بانحراف معياري قدره ٢٨ يوم ، وهي فترة أطول من السنوات التالية لتلك العلاقة. الحقيقة الثانية أن فترة التقرير تتناقص كلما امتدت علاقة المراجع بالعمل حيث انخفض متوسط الفترة في السنة الثانية إلى ٥٠ يوم بانحراف معياري ٢٤ يوم (الوسيط ٤٨ يوم) ، وانخفضت الفترة في

جدول (٣): علاقة التغير الإيجابي بفترة التقرير

أ- النموذج: $LAG = B_0 + B_1 \text{Rotation} + B_2 \text{Size} + B_3 \text{Firm} + B_4 \text{loss} + e$

Lag: فترة التقرير ، وتقاس بعدد الأيام من تاريخ نهاية السنة المالية حتى تاريخ تقرير المراجع.
 Rotation: تغيير المراجع ويأخذ قيمة ١ ، أو قيمة صفر في حالة الاستمرار
 Size: يعبر عن حجم الشركة ، تم قياسه باللوغاريتم الطبيعي للأصول.
 Firm: حجم المكتب ، ويأخذ قيمة ١ ، إذا كان المكتب من المكاتب الكبيرة أو صفر لغير ذلك
 Loss: ويعبر عن صافي خسارة ، ويأخذ قيمة ١ إذا كانت نتيجة العام خسارة ، أو صفر لغير ذلك.

ب- النتائج

| (١) المتغير | (٢) العلاقة المتوقعة | (٣) المعامل | (٤) قيمة t | (٥) مستوى المعنوية |
|-----------------------|-------------------------|----------------|---------------|-----------------------|
| B_0 (الثابت) | - / + | ١٤,١ - | ٠,٩ - | ٠,٣٧٠ |
| Rotation (التغيير) | + | ٩,٨ + | ٣,٥ | ٠,٠٠١ |
| Size (الحجم) | + | ٤,٤ + | ٣,٩ | ٠,٠٠٠ |
| Firm (حجم المكتب) | - | ٣,٧ - | ١,٣ - | ٠,١٨ |
| Loss (الخسارة) | + | ٢٤,٩ + | ٥,٩٠ | ٠,٠٠٠ |

لتنشغيل نموذج الانحدار. العمود الثاني من الجدول في القسم (ب) يعكس التوقعات الإيجابية لمتغيرات النموذج ، فبالنسبة لكل المتغيرات عسدا النتائج الواردة بالعمود رقم (٣) من القسم (ب) تشير إلى أن التوقعات الإيجابية للمتغيرات قد تحققت بالنسبة لكل المتغيرات حيث أن إشارات معاملات الانحدار جاءت مطابقة للتوقعات ، ومع هذا فإن اختبار معنوية (t) تشير إلى أن تأثير حجم المكتب على طول فترة التقرير لم يكن معنوياً. أما قيم (t) لباقي المعاملات المقدره للمتغيرات الأخرى جاءت معنوية عند مستوى أقل من ١٪.

القسم (أ) من جدول (٣) يقدم شرحاً مختصراً لنموذج فترة التقرير وتعريف المتغيرات المكونة له ، أما القسم (ب) من الجدول فإنه يصور النتائج الإحصائية متغير حجم مكتب المراجعة فإن التوقعات المسبقة لها تشير إلى أن تأثيرها موجب على طول فترة التقرير ، أما حجم مكتب المراجعة فإنه من المتوقع أن يؤثر على طول الفترة بصورة سلبية ، أي أن مكاتب المراجعة الكبيرة تستغرق فترة أقل في عملية المراجعة حيث يفترض أن لديها استراتيجية هيكلية لعملية المراجعة في معظم أنشطة العملاء.

في القوائم المالية يعنى ارتفاع جودة المراجعة ، والعكس.
تم تقسيم فترة علاقة المراجع بالعمل بعد توليه عملية المراجعة إلى ثلاث سنوات حسب النظام المتبع في المملكة العربية السعودية:
وكانت توقعات الباحث بالنسبة للسنوات الثلاث على النحو الآتي:

١- لن تمارس الإدارة ضغطا على المراجع في السنة الأولى لأنها تحملت في نفس السنة تكاليف التغيير إلى المراجع الخالي ، ومع هذا فإن المراجع لن يتمكن في هذه السنة من الكشف عن ممارسات الاستحقاق الاختياري تمشيا مع الدراسات السابقة التي أوضحت أن السنة الأولى سوف تكون أقل جودة لعدم حصول المراجع على المعرفة المطلوبة عن الشركة ، وبالتالي فإن الاستحقاق الاختياري سوف يكون موجبا بصورة معنوية في هذه السنة.

٢- قد تمارس الإدارة ضغطا بعزل المراجع بعد السنة الثانية ، لأنه لا يوجد إلزام على الشركات السعودية بالإبقاء على المراجع مدة السنوات الثلاث متصلة كاملة ، ويحاول المراجع أن يستمر مع الشركة للسنة الثالثة ، وبناءا عليه توقع الباحث أن يكون الاستحقاق الاختياري في السنة الثانية موجبا بصورة معنوية ، على الرغم من أن المراجع لديه معرفة أفضل من السنة الأولى.

٣- في نهاية السنة الثالثة ، فإن الشركة مطالبة بتغيير المراجع ، أو تعيين مراجع ثان إلى جانبه وتستمر مع المراجعين مدة خمس سنوات ، ونتيجة لأن هناك إلزام بذلك توقع الباحث ألا

التغيير الأساسي لهذه الدراسة هو تغيير المراجع وفقا لألية التغيير الإجباري ، النتائج الإحصائية لهذا التغيير جاءت منقفة تماما مع الفرض القائل بأن التغيير الإجباري للمراجع يترتب عليه زيادة فترة التقرير حيث جاء معامل انحدار المتغير بقيمة ٩,٧ ، واختبار هذا المعامل باختبار (t) يوضح أن أثر هذا المتغير على طول فترة التقرير يعتبر معنويا وهذا يؤكد الفرض الأول للدراسة. تأكيد الفرض الأول للدراسة يدل على أن التغيير الإجباري يترتب عليه زيادة تكاليف المراجعة بالنسبة لكلا من المراجع والعمل لأن طول فترة التقرير في حد ذاته يحتاج إلى مزيد من العمل بالنسبة للمراجع وأيضا يتطلب أن يقوم العميل بتجهيز المعلومات التي يحتاجها المراجع. هناك أمر آخر يتعلق بتكاليف التغيير بالنسبة للعميل المترتبة على طول فترة التقرير وهي أثر تأخر إصدار القوائم المالية على القيمة السوقية لسهم الشركة ، هذه النقطة تستحق أن تبحث في دراسات إضافية ولكنها الآن تقع خارج نطاق هذه الدراسة.

هذه النتائج تثبت الفرض الأول ، حيث أن تغيير المراجعين يترتب عليه إطالة فترة التقرير ، وإذا اعتبرناها بديلا للمراجعة ، فإن تغيير المراجعين يترتب عليه ارتفاع تكلفة المراجعة.

التغيير الإجباري للمراجعين وجودة المراجعة

في هذه الدراسة تم التعبير عن جودة المراجعة بحجم الاستحقاق الاختياري في أرباح الشركات، وكما هو متبع في الدراسات السابقة ، فإن انخفاض حجم الاستحقاق الاختياري الذي تمارسه الإدارة

الأصول ، وحجم الاستحقاق الكلي في السنة الماضية حيث لن تكون استراتيجية الإدارة بشأن التأثير في الأرباح باستخدام الاستحقاق ثابتة من سنة لأخرى في معظم الحالات.

النتائج الوصفية للمتغيرات الأساسية (سنوات المراجعة الثلاث) تظهر في الجدول رقم (٤) على النحو الآتي:

يكون هناك استحقاق اختياري موجب معنوي في السنة الثالثة ، أما إذا كانت الشركة قد عينت لتسعين المراجعين أساسا فإنه تم التعبير عن السنة الرابعة والخامسة بنفس الرقم الكودي للسنة الثالثة.

إضافة إلى ما تقدم تم استخدام متغير رقابة لغزل أثر حجم الشركة مقاسا بلوغاريتم

جدول (٤): الإحصاءات الوصفية للاستحقاق الاختياري

| السنة | لقياس | الوسط | الانحراف المعياري | اختبار المعنوية |
|---------------|-------|---------|-------------------|-------------------|
| السنة الأولى | ١ | ٠,٠٠١٣- | ٠,٠٣٣ | f=0.89 (0.34) |
| | ٠ | ٠,٠٠٣ | ٠,٠٣٢ | |
| السنة الثانية | ١ | ٠,٠٠١٣- | ٠,٠٣٤ | f=0.97 (0.32) |
| | ٠ | ٠,٠٠٣ | ٠,٠٣٢ | |
| السنة الثالثة | ١ | ٠,٠١١ | ٠,٠٣٤ | f=10.6 (0.001) |
| | ٠ | ٠,٠٠٣- | ٠,٠٣١ | |

لقياس = السنة ، وصفر للسنوات الأخرى
مستوى المعنوية ()

تغيير المراجع يجعله لا يهتم في السنة الأخيرة بالإبقاء عليه من عدمه. وقبل أن نبحث في أسباب هذه النتيجة ، تم اختبار النموذج الثاني المتعلق بأثر تغيير المراجعين على ممارسة الاستحقاق الاختياري في القوائم المالية. الجدول رقم (٥) يوضح نتائج هذا الاختبار.

القسم الثاني من الجدول رقم (٥) يبين نتائج مخالفة بعض الشيء لتوقعات البحث ، ومخالفة أيضا للدراسات السابقة.

بالنسبة للسنة الأولى ، فإن الاستحقاق الاختياري كان موجبا بما يعادل ٢٪ ولكنه غير معنوي عند ٥٪ ، ونفس النتائج تقريبا ظهرت للسنة الثانية. نتائج السنة الأولى والثانية معا جاءت مختلفة مع معظم الدراسات السابقة ومع مزاعم الهيئات المهنية ، حيث أكدت على أن جودة

يتضح من الجدول السابق أن متوسط الاستحقاق الاختياري للسنة الأولى (٠,١٣٪) ، استحقاق سالب مقارنة باستحقاق موجب لبقية السنوات قدره ٠,٣٪ ، والفرق غير معنوي. ونفس النتائج تقريبا تم الحصول عليها بالنسبة للسنة الثانية. أما السنة الثالثة فكان متوسط الاستحقاق الاختياري ١,١٪ ، استحقاق موجب مقارنة باستحقاق سالب للسنوات الأخرى قدره ٠,٣٪ ، وهذا يدل على أن الإدارة كان لديها حرية أكبر في ممارسة الاستحقاق الاختياري والتأثير على الأرباح ولم يجد المراجع من هذه الممارسة الأمر الذي يدل على جودة أقل من المراجع في سبب العلاقة الثالثة (أو في السنوات الثلاثة الأخيرة من العلاقة في حالة وجود مراجعين). هذه النتيجة لم يتوقعها الباحث لأنه يفترض أن

لاكتشاف ممارسات الاستحقاق الاختياري والحد من أثرها على القوائم المالية ، إلا أن معامل الانحدار للسنة الثالثة كان + ٣٪ ، معنوى عند مستوى أقل من ١٪ (الفا = ٠,٠٠٢). هذه النتيجة دفعت الباحث إلى مزيد من التحليل لتفسيرها كما يرد فى القسم التالى من التحليل الإحصائى. وأخيرا بالنسبة للمتغيرات الرقابية المتعلقة بالحجم ، وإجمالى الاستحقاق للسنة السابقة فجاءت كما هو متوقع ومنفقة مع الدراسات السابقة.

المراجعة سوف تكون أقل فى السنة الأولى وربما السنة الثانية أيضا نتيجة لعدم حصول المراجع على المعرفة المطلوبة لاكتشاف ممارسات الاستحقاق الاختياري فى القوائم المالية.

أما نتيجة السنة الثالثة فجاءت مختلفة كلية عن التوقعات وعن نتائج الدراسات السابقة ، فالمفترض أن هذه السنة هى الأخيرة ، بالنسبة للمراجع ، والمفترض أيضا أن المراجع قد كون معرفة بالقدر الذى يسمح له بإداء مراجعة ذات جودة أعلى تؤهله

جدول (٥): علاقة التغير الإيجابى بالاستحقاق الاختياري

| أ- النموذج: $DA_{t+1} = B_0 + B_1 \text{FyRot} + B_2 \text{SyRot} + B_3 \text{TyRot} + B_4 \text{Size} + B_5 \text{TA}_{t+1} + e$ | | | | |
|---|------------------|---------|--------|---|
| | | | | FyRot: السنة الأولى للتغير ، وبأخذ قيمة ١ للسنة الأولى ، وصفر للسنوات الأخرى. |
| | | | | SyRot: السنة الثانية للتغير ، وبأخذ قيمة ١ للسنة الثانية ، وصفر للسنوات الأخرى. |
| | | | | TyRot: السنة الثالثة للتغير ، وبأخذ قيمة ١ للسنة الثالثة ، وصفر للسنوات الأخرى. |
| | | | | Size: حجم الشركة ، ويقاس بلوغارتم الأصول. |
| | | | | TA _{t+1} : يقاس بالاستحقاق الكلى للسنة السابقة مقسوما على حجم الأصول. |
| ب- النتائج | | | | |
| (١) | (٢) | (٣) | (٤) | (٥) |
| المتغير | العلاقة المتوقعة | المعامل | قيمة t | مستوى المعنوية |
| B ₀ (الثابت) | - / + | ٠,٠٥ - | ٢ - | ٠,٠٥ |
| FyRot (الأولى) | + | ٠,٠٢ + | ١,٩ - | ٠,٠٦ |
| SyRo (الثانية) | + | ٠,٠٢ + | ١,٩ - | ٠,٠٦ |
| TyRot (الثالثة) | - / + | ٠,٠٣ + | ٣,١ - | ٠,٠٠٢ |
| Size (الحجم) | - | ٠,٠٠٣ + | ١,٧٦ - | ٠,٠٨ |
| TA _{t+1} (الفترة السابقة) | - | ٠,١١ - | ٥,٣ - | ٠,٠٠٠ |

الاستحقاق الاختياري فى القوائم المالية لهذه السنة موجب ومعنوى بدرجة كبيرة ، فكان لزاما على الباحث أن يبحث فى أسباب

جودة المراجعة فى السنة الأخيرة للعلاقة أظهر تحليل الاستحقاق الاختياري السابق أن السنة الأخير (الثالثة أو الخامسة) ، أن

عدم التحول مرة أخرى إلى المراجع السابق ، كما تم الإبقاء على المتغيرات الرقابية المتمثلة في حجم الشركة وإجمالي الاستحقاق للسنة السابقة. وكانت توقعات الباحث أنه عندما يأخذ هذا المتغير قيمة واحد ، فإن الاستحقاق الاختياري للسنة الأخيرة قبل الإبقاء أو التحول يكون موجب معنوي مما يعني أن جودة المراجعة منخفضة لتأثير المراجع برغبته في البقاء مراجعاً للشركة ، أو أن تتحول إليه الشركة مرة أخرى. أما عندما يأخذ المتغير قيمة صفر ، فإن الاستحقاق الاختياري غير موجب وغير معنوي ، وبالتالي تكون جودة المراجعة أعلى.

ذلك. تبين بالملاحظة أن بعض الشركات ، بعد السنة الثالثة ، أبقيت على المراجع بتعيين مراجع آخر لتستفيد من مدة خمس سنوات ، وشركات أخرى تحولت إلى مراجع آخر لسنة واحدة ثم غيرته وعادت إلى المراجع السابق. وبناءً عليه تم اختيار السنة الأخيرة من الدراسة كعينة فرعية واستبعاد السنوات الأخرى. كما تم استحداث متغير يعبر عن الإبقاء على المراجع ، أو التحول إليه مرة أخرى بعد سنة تعين خلالها مراجع آخر (Ret). حيث $Ret = 1$ إذا تم البقاء على المراجع أو التحول إليه مرة أخرى ، أو يأخذ قيمة صفر إذا تم التحول إلى مراجع آخر مع جدول رقم (٦) يعكس الإحصاءات الوصفية للسنة الثالثة على أساس هذا التقسيم.

جدول (٦): الإحصاءات الوصفية

| المتغير | الوسط | الانحراف المعياري | اختبار المعنوية |
|---------------|--------|-------------------|--------------------|
| صفر | ٠,٠٠٢٣ | ٠,٠٢٨ | F = 7.03 (٠,٠١) |
| ١ | ٠,٠٢٢٢ | ٠,٠٣٧ | |
| السنة الثالثة | ٠,٠١١ | ٠,٠٣٤ | |

صفر ، عندما يتم التحول عن المراجع بعد السنة الثالثة

واحد ، عندما يتم الإبقاء على المراجع أو التحول إليه بعد سنة ، مستوى المعنوية (٠).

كما تم تطبيق أسلوب الانحدار للمتغير الجديد ، مع الإبقاء على المتغيرات الرقابية ، ونتائج النموذج في هذه الحالة تعرض في الجدول رقم (٧).

يتضح من الجدول (٦) أعلاه أن متوسط الاستحقاق الاختياري عندما يتم الإبقاء على المراجع أو التحول إليه مرة أخرى تصل إلى ٢,٢٪ ، بينما تصل قيمته إلى ٠,٢٣٪ عندما يتم التحول إلى مراجع آخر بعد السنة الثالثة.

جدول رقم (٧): تجزئة الاستحقاق الاختياري للسنة الثالثة

$$DA_t = B_0 + B_1 RE_t + B_2 \text{ Size} + B_3 TA_{t-1} + e$$

Ret: الإبقاء ، يأخذ قيمة واحد إذا تم الإبقاء على المراجع ، أو التحول إليه ، يأخذ قيمة صفر في غير ذلك
Size: حجم الشركة ، ويقاس بلوغها يتم الأصول .
TA_{t-1}: يقاس بالاستحقاق الكلي للسنة السابقة مقسوما على حجم الأصول

| ب- النتائج | (١) | (٢) | (٣) | (٤) | (٥) |
|-------------------|-------------------|---------|--------|----------------|-------------------|
| المتغير | المعلاقة المتوقعة | المعامل | قيمة t | مستوى المعنوية | |
| B ₀ | - / + | ٠,٠١١ | ٠,٢٩٤ | ٠,٧٧ | |
| Ret | + | ٠,٠٢+ | ٢,٢٧ | ٠,٠٠٩ | (الثابت) |
| Size | - | ٠,٠٠٢ | ٠,٠٦٦ | ٠,٩٤٦ | (الإبقاء) |
| TA _{t-1} | - | ٠,١١٣- | ٣,٢٥- | ٠,٠٠٢ | (الحجم) |
| | معنوي | | | | TA _{t-1} |
| | معنوي | | | | (الفترة السابقة) |

قبل أن نعرض للنتيجة النهائية للفرض الثاني ، يجب تلخيص نتائج الاختبارات في الآتي:

١- لم يكن الاستحقاق الاختياري للسنة الأولى أعلى من السنوات الأخرى بل أقل منها ، وهذا يختلف مع الدراسات السابقة حيث لم يتبين جودة أقل في السنة الأولى للمراجعة.

٢- نتائج السنة الثانية جاءت مشابهة إلى حد ما مع نتائج السنة الأولى ، وبالتالي لم تثبت جودة أقل للمراجعة في هذه السنة.

٣- توضح نتائج السنة الثالثة أنه ، على الرغم من أن المراجع غالباً سيتم تغييره ، إلا أن جودة المراجعة كانت أقل.

٤- عند اختبار السنة الثالثة دون السنوات الأخرى ، وتقسيمها إلى مجموعتين حسب الإبقاء أو عدم الإبقاء على المراجع ، تبين أن الجودة كانت أقل إذا تم الإبقاء على المراجع بعد السنة الثالثة ، وأن الجودة كانت أعلى عندما لم يتم الإبقاء على المراجع.

النتائج الواردة بجدول (٧) تؤكد توقعات البحث وتختلف تماماً عن الدراسات السابقة. فكما يتضح من الجدول ، فإن متغير الإبقاء على المراجع جاء تأثيره موجبا على الاستحقاق الاختياري بما يعادل ٢٪ وهو معامل معنوي عند مستوى معنوية أقل من ١٪. أما المتغيرات الرقابية ، فإن متغير الحجم لم يكن على النحو المتوقع ، على العكس من متغير مستوى الاستحقاق السابق.

هذه النتائج تؤكد أن المراجع ، عندما يكون في السنة الأخيرة من علاقته بالعمل حسب النظام المتبع ، يمكن أن يخضع لمساومات من الإدارة للإبقاء عليه ، إلى جانب مراجع آخر ، أو يتم التحول إليه مرة أخرى بعد عام يتم التحول إلى مراجع آخر خلاله. وبناءً عليه ، فإن هذه النتائج الإحصائية تؤكد أن جودة المراجعة تكون أقل إذا خضع المراجع لضغوط الإبقاء عليه حيث لا يحاول المراجع الحد من ممارسات الاستحقاق الاختياري.

ومع هذا، فإن الشركات والمراجعين يمكنهم الالتفاف على القواعد النظامية الأمر الذي يترتب عليه جودة أقل للمراجعة.

الاختياري في القوائم المالية. وأثبتت النتائج الإحصائية للدراسة أن تغيير المراجع يترتب عليه زيادة فترة التقرير مما يدل على ارتفاع تكلفة المراجعة بالنسبة للمراجع والعمل. كما أثبتت الدراسة أن جودة المراجعة في السنة الأولى أو السنة الثانية لن تكون منخفضة مختلفة بذلك عن نتائج الدراسات السابقة ومع المبررات التي قدمتها الهيئات المهنية لمعارضة التغيير الإيجاري للمراجعين. والنتيجة الأهم التي توصلت إليها الدراسة هي أن المراجع، إذا تعرض لمساومات للإبقاء عليه بالتحايل على القواعد النظامية، فإنه قد يستجيب لذلك ويتغاضى عن تجاوزات الإدارة في ممارسة الاستحقاق الاختياري مما يؤثر سلباً على جودة المراجعة. أما إذا كان تغيير المراجع حتمياً فإنه يحافظ على استقلاله ويحد من ممارسات الإدارة في التقارير المالية.

بناءً على هذه الدراسة، فإنه يمكن تقديم بعض التوصيات المهمة، إذا اتبعت دول أخرى، على الأخص مصر، هذه الآلية لتنظيم سوق المراجعة فيها. التوصية الأولى، إن تبنى آلية التغيير الإيجاري للمراجعين لا يترتب عليها نتائج سلبية تفوق منافعها بعكس ما أصرت عليه الهيئات المهنية الأمريكية. التوصية الثانية، أن أي آلية للتغيير الإيجاري للمراجعين يجب أن تعطى المراجع فترة البقاء كمراجع لحسابات العميل لا تقل عن خمس سنوات بدلاً من ثلاث سنوات كما هو متبع في المملكة العربية السعودية. علاوة على ذلك، فإنه يجب ألا يسمح للشركات بتغيير المراجعين اختياريًا خلال المدة المحددة في آليات تنظيم

هذه النتائج توضح في مجملها، أن التغيير الإيجاري للمراجعين يترتب عليه جودة أعلى، الأمر الذي يثبت الفرض الثاني.

الاستنتاجات والتوصيات

في هذه الدراسة تم تحليل آليات التغيير الإيجاري للمراجعين وموقف الهيئات النظامية والمهنية منها، كما تم تحليل الدراسات المرتبطة بهذا الموضوع. وترجع أهمية موضوع التغيير الإيجاري للمراجعين إلى أنها تعتبر واحدة من آليات الحوكمة التي تجد آراء قوية تدعمها في الفترات التي تواجه المهنة انتقادات حادة بسبب فشل بعض الشركات. أوضحت معظم الدراسات السابقة، وأيدت بقوة الهيئات المهنية الأمريكية، أن التغيير الإيجاري للمراجعين يترتب عليه ارتفاع تكاليف المراجعة وانخفاض جودة المراجعة في السنوات الأولى من علاقة المراجع بالعميل. ومع هذا فإن هذه الدراسات اعتمدت على عينات من بيانات لا تتبنى آليات صريحة للتغيير الإيجاري لمكاتب المراجعة، فالولايات المتحدة تأخذ بألية تغيير شركاء المراجعة، وكوريا الجنوبية لا تتدخل في تعيين المراجعين إلا إذا كان هناك شواهد تدل على ضرورة ذلك.

تم إجراء هذه الدراسة في البيئة السعودية حيث تفرض آليات نظامية لتغيير المراجع كل ثلاث سنوات، أو خمس سنوات إذا اشترك اثنين من المراجعين في مراجعة القوائم المالية للشركة. اختبرت الدراسة أثر التغيير الإيجاري على تكلفة المراجعة، مقدرة بتغيير طول فترة التقرير من تاريخ نهاية السنة المالية إلى تاريخ إصدار تقرير المراجع. كما اختبرت الدراسة أثر التغيير الإيجاري على جودة المراجعة، وتم الاستدلال عليها باستخدام متغير الاستحقاق

بيئات ناشئة أخرى ، كما توصى بأهمية اختبار رد فعل السوق على التغيير الإجماري والتغيير الاختياري للمراجعين ، وكذلك اختبار أثر زيادة تكاليف المراجعة على جودة المراجعة.

التغيير بدون ضوابط. وأخيرا فإن أى آلية للتغيير الإجماري يجب ألا يسمح فيها بإمكانية الرجوع إلى المراجع السابق أو الإبقاء عليه قبل انقضاء المدة التى تحدد والمقترح ألا تقل عن خمس سنوات. وتوصى الدراسة أيضا ، بمزيد من البحوث فى جدوى التغيير الإجماري للمراجعين فى

- ¹ يراجع فصل الاستقلال في كتاب فلسفة المراجعة:
Mautz, R. and H. Sharaf. 1961. *The philosophy of auditing*. American Accounting Association. Monograph No.6. Sarasota, FL: American Accounting Association
- ² لجنة كوهين انتهت إلى وجود فجوة توقعات في المراجعة وأوصت بضرورة تحسين عملية الاتصال بين المراجع ومستخدمى القوائم المالية ، لكنها لم تؤيد التغيير الإلجبارى للمراجعين.
American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). 1978. *Commission on auditors responsibilities: Report, conclusion and recommendations*. New York, AICPA
- ³ ناقش د. أحمد نور موضوع استقلال المراجع ومدى تأثير الاستقلال بعلاقة المراجع بالعمل:
د. أحمد نور. ١٩٨٠. معايير المراجعة المتعارف عليها فى الولايات المتحدة الأمريكية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، المجلد السابع ، العدد الأول.
- ⁴ أول دراسة ناقشت مزايا وعيوب التغيير الإلجبارى للمراجعين هي:
McLaren, L. 1958. Rotation of the auditors. *Journal of Accountancy*, 106 (1): 41-44.
- ⁵ راجع:
Hoyle, J. 1978. Mandatory auditor rotation: The arguments and an alternative. *Journal of Accountancy*, May: 69-78.
- ⁶ ناقش Imhoff آليات حوكمة الشركات وأيد بقوة التغيير الإلجبارى للمراجعين فى أعقاب فشل مكتب آرثر اندرسون:
Imhoff, E. 2003. Accounting Quality, Auditing, and corporate governance. *Accounting Horizons*, (Supplement): 117-128
- ⁷ يراجع :
Kroger, J. 2004. Enron, fraud and securities reform: An Enron prosecutor's prospective. *Working Paper*. www.ssrn.com
- ⁸ الدراسات الأخرى التى ناقشت مزايا التغيير الإلجبارى للمراجعين تتضمن:
Arel, B., R. Brody, and K. Pany.2005a. Audit firm rotation and audit quality. *The CPA Journal*, 75 (1): 36-39.
Healy, T. and Y., Kim. 2003. The benefits of mandatory auditor rotation. *Regulation*, 26(3): 10-11.
- ⁹ اعتمدت الدراسات العربية على التحليل النظرى لاستقلال المراجع ومناقشة عوامل ضعف الاستقلال واقترحت الآليات الممكنة لدعم الاستقلال ، ومعظم الدراسات العربية لم تؤيد التغيير الإلجبارى للمراجعين باستثناء دراسة د. سمير الجزار:
د. سمير الجزار. ١٩٨٧. الاستقلال الفكرى لمراقب الحسابات. التجارة والتمويل - المجلة العلمية ، كلية التجارة جامعة طنطا ، السنة السابعة ، العدد الثانى.
د. على محمد الجوهري. ١٩٨٥. استقلال مراقب الحسابات. التجارة والتمويل - المجلة العلمية ، كلية التجارة جامعة طنطا ، السنة الخامسة ، العدد الأول.

د. محمد توفيق محمد. ١٩٩٣. العوامل المؤثرة على استقلال مراقب الحسابات بين الفكر المراجعي والممارسة العملية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة* - كلية التجارة جامعة عين شمس ، العدد الأول.
د. محمد على حماد. ١٩٨٧. استقلال المراجع بين النماذج السببية والسوازع النفسى. *المجلة المصرية للدراسات التجارية* - كلية التجارة جامعة المنصورة. ص ٢٩٥-٣٤٩.

10 ناقشت دراسة د. محمد سامى راضى التغيير الإيجارى للمراجعين فى سياق دراسة ميدانية لاستكشاف فجوة التوقعات فى المراجعة:

د. محمد سامى راضى. ١٩٩٩. فجوة التوقعات فى المراجعة: التشخيص والحلول "دراسة انتقادية". *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية* ، جامعة الإسكندرية ، العدد الأول.

11 انتقد مكتب المحاسب العام الأمريكى GAO طول مدة ارتباط المراجع بالعمل فى مناسبات عديدة عند تعرض مهنة المراجعة لأى مشكلة ، وعندما ألقى القانون الأمريكى المعروف بسيربانس أوكسلاى مهمة دراسة إمكانية تغيير المراجعين ، لم يؤيد المكتب تنظيم هذه العملية فى الوقت الحالى. الدراسات التى قام بها المكتب فى هذا الموضوع تتضمن:

U.S. General Accounting Office (GAO).1991. *Failed bank: Accounting and auditing reform urgently needed*. Washington, D.C: GAO.

U.S. General Accounting Office (GAO).1996. *The Accounting Profession: Major issues: Progress and concerns*. Washington, D.C: GAO.

U.S. General Accounting Office (GAO).2003. *Public accounting firm: Required study on the potential effects of mandatory audit firm rotation*. Washington, D.C: GAO.

12 يعتبر هذا القانون أهم التشريعات الأمريكية التى صدرت لتنظيم مهنة المراجعة ومراقبة الشركات ، ولتقى القانون على مكتب المحاسب العام دراسة إمكانية تبنى آليات للتغيير الإيجارى للمراجعين.

U.S. House of Representatives. Committee on Financial Services. 2002. *Sarbanes - Oxley Act of 2002*. Washington, D.C: Government Printing Office

13 هيئة البورصة الأمريكية اكدت بالمطالبة بتغيير شريك المراجعة وأعلنت مرارا أنها بصدد مراقبة نتائج بحوث التغيير الإيجارى للمراجعين:

Securities and Exchange Commission (SEC). 2002. *Strengthening the Commission's Requirements Regarding Auditor Independence*. Washington, D.C: SEC.

14 يقف المعهد الأمريكى للمحاسبين بقوة ضد التغيير الإيجارى للمراجعين ، يراجع:
American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). 1992. *Statement of position regarding mandatory rotation of audit firms of publicly held companies*. New York, AICPA.

American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). 2004. *Proposed amendments to corporate governance regulation*. RIN 2550-AA24, New York, AICPA.

15 لقى القانون الأمريكى ، سيربانس أوكسلاى ، اهتمام كبير من الباحثين لما له من تأثير على تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة وحوكمة الشركات وذلك بعد انهيار شركة إنرون وفشل مكتب آرثر أندرسون ، هذه الدراسات قدمت على سبيل المثال للدراسات التى أعقبت هذا القانون:

- Carcello, J. 2005. Discussion of audit research after Sarbanes-Oxley. *Auditing: A Journal of Practices & Theory*, 24 (Supplement): 31-4.
- DeFond, M. and J. Francis. 2005. Audit firm tenure and fraudulent financial reporting. *Auditing: A Journal of Practices & Theory*, 24 (Supplement): 5-30.
- 16 يرجع إلى:
Dopuch, N., R. King, and R. Schwartz. 2001. An experimental investigation of retention and rotation requirement. *Journal of Accounting Research*, 39 (1): 93-117.
- 17 يرجع إلى:
Arel, B., R. Brody, and K. Pany. 2005b. Findings on the effects of rotation on the audit process under varying strengths of corporate governance. *Working paper*. www.ssrn.com.
- 18 يرجع إلى:
Geiger, M. and K. Raghunandan. 2002. Auditor tenure and audit reporting failures. *Auditing: A Journal of Practices & Theory*, 21(1): 67-78.
- 19 يرجع إلى:
Carcello, J. and A. Nagy. 2004. Audit firm tenure and fraudulent financial reporting. *Auditing: A Journal of Practices & Theory*, 23 (2): pp 55-69.
- 20 يرجع إلى:
Nashwa, G. 2004. Auditor rotation and the quality of audits. *The CPA Journal*, 74 (12): 22-26.
- 21 يرجع إلى:
Johanson, V., I. Khurana, and K. Reynolds. 2002. Audit-firm tenure and the quality of financial reports. *Contemporary Accounting Research*, 19 (4): 637-660.
- 22 يرجع إلى:
Myers, J, L. Myers, and T. Omer. 2003. Exploring the term of the auditor -client relationship and quality of earning; A case for mandatory auditor rotation. *The Accounting Review*, 78 (3): 779-799
- 23 يرجع إلى:
Menon, K. D. Williams. 2004. Former audit partners and abnormal accruals. *The Accounting review*, 79 (4): 1095-1118.
- 24 يرجع إلى Imhoff (2003) مرجع سبق ذكره.
- 25 يرجع إلى:
Blouin, J., B. Grein, and B. Rountree. 2005. The ultimate form of mandatory auditor rotation: the case of former Arthur Andersen clients. *Working Paper*. www.ssrn.com
- 26 يرجع إلى:

Nagy, A. 2005. Mandatory audit firm turnover, financial reporting quality, and client bargaining power: a case of Arthur Andersen. *Accounting Horizons*, 19 (2): 51-68.

27 الآلية المتبعة في كوريا الجنوبية لا تعتمد على التغيير الإجباري ، لكنها تعتمد على مراقبة الشركات ، فإذا تبين تلاعب الإدارة في الأرقام المحاسبية فإن اللجنة الحكومية تعين مراجع للشركة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد إلى أن تنتظم عملية التقرير المحاسبى للشركة. في ضوء ذلك يجب تفسير الدراسات التي أجريت على الشركات الكورية والتي تشمل :

Kim, J., C. Min, C. Yi. 2002. Auditor designation, auditor independence, and earning management: Evidence from Korea. *Working Paper*. www.ssm.com

Chang, C. and N. Hwang. 2003. The impact of retention incentives and client business risk on auditors' decisions involving aggressive reporting practices. *Auditing: A Journal of Practices & Theory*, 22 (2): 207-218.

Chung, H. 2004. Selective mandatory auditor rotation and audit quality: an empirical investigation of auditor designation policy in Korea. *Working Paper*. www.ssm.com

28 يرجع إلى:

Ghosh, A., and D. Moon. 2005. Auditor tenure and perception of audit quality. *The Accounting Review*, 80 (2): 585-612.

29 اعتمدت الدراسات الثلاثة على تكاليف الوكالة والعلاقات التعاقدية في تفسير كثير من ظواهر مهنة المراجعة وأثبتت الدراسات الثلاثة أن الاستقلال التام هو فرض نظري غير قابل للتطبيق العملي ، يرجع إلى ذلك إلى:

DeAngelo, L. E. 1981a. Auditor Size And Audit Quality. *Journal of Accounting and Economics*, 3: 183-189.

DeAngelo, L. E. 1981b. Auditor Independence, 'low balling', and disclosure regulation. *Journal of Accounting and Economics*, 3: 113-127.

Watts, R. and J. Zimmerman. 1981. The market for independence and independent auditors, Unpublished manuscript, University of Rochester, Rochester, NY

30 فرض تخفيض عروض الأتعاب فرض نظري قدم في دراسة (DeAngelo 1981a) ، مرجع سبق ذكره، وقد شجع بعض الباحثين على اختباراه ميدانيا باستخدام التجارب المعملية ، يرجع إلى:

Chan, D. 1999. "low-balling" and efficiency in a two-period specialization model of auditing. *Contemporary Accounting Research* 16 (4): 609-642.

Lee, C. and Z. Gu. 1998. Low balling legal liability and auditor independence. *The Accounting Review*, 73 (4): 553-555.

31 يرجع إلى:

Magee, R. and M. Tseng. 1990. Audit pricing and independence. *The Accounting Review*, 65 (2): 315-336.

32 يرجع إلى:

Schatzberg, J. 1990. A Laboratory market investigation of low balling in audit pricing. *The Accounting Review*, 65 (2): 337-362.

33 يرجع إلى:

د. كمال الدهراوي. ١٩٩١. توازن القوى بين المراجع والشركة وأثره على استقلال المراجع. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، المجلد الثامن ، العدد الأول.

34 يرجع إلى: Craswell, A., D. Stokes, and J. Laughton. 2002. Auditor independence and fee dependence. *Journal of Accounting and Economics*, 33, 253-275.

35 يرجع إلى: Kinney, W. and R. Libby. 2002. Discussion of: The relationship between auditors' fees for nonaudit services and earnings management. *The Accounting Review*, 77 (Supplement): 107-114.

Frankel, R., M. Johanson, and K. Nelson. 2002. The relationship between auditors' fees for nonaudit services and earnings management. *The Accounting Review*, 77 (Supplement): 71-105.

36 ينظم مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية نظام المحاسبين القانونيين ، والقرارات الوزارية المكتملة ، وإصدارات هيئة المحاسبين القانونيين ، وبشأن التغيير الإجباري للمراجعين يرجع إلى: وزارة التجارة . قرار وزاري ٩٠٣ بتاريخ ١٢/٨/١٤١٤ . الرياض ، المملكة العربية السعودية. وفيما يتعلق بمعايير المراجعة وقواعد سلوك وآداب المهنة يرجع إلى: الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. ٢٠٠١. معايير المراجعة والمعايير المهنية الأخرى. الرياض ، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

37 يرجع إلى: Knechel, W. and J. Payne. 2001. Research Notes: Additional evidence on audit report lag. *Auditing: A Journal of Practices & Theory*, 20 (1):137-146

38 يرجع إلى: Schwaetz, K. and B. Soo. 1996. The Association between auditor changes and reporting lags. *Contemporary Accounting Research*, 13 (1): 353-370.

39 اختبرت هذه الدراسة كل نماذج تقدير الاستحقاق الاختياري لأغراض المراجعة، ووجدت أن نموذج

Jones المعدل أفضل النماذج لهذا الغرض، يرجع إلى: Bartov, E, F. Gul, and J. Tsui. 2001. Discretionary-accruals models and audit qualification. *Journal of Accounting and Economics* 30, 253-275.

40 يعتبر نموذج Jones المعدل أكثر نماذج اكتشاف إدارة الربح شيوعا وقبولا من الباحثين ، وقدم هذا النموذج في الدراسة الآتية:

Dechow, P, R. Sloan, and A. Sweeny. 1995. Detecting earnings management. *The Accounting Review*, 70 (2): 193-225.

المراجع

١- مراجع باللغة العربية

- د. أحمد نور. ١٩٨٠. معايير المراجعة المتعارف عليها في الولايات المتحدة الأمريكية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، المجلد السابع ، العدد الأول.
- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. ٢٠٠١. معايير المراجعة والمعايير المهنية الأخرى. الرياض ، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
- د. سمير الجزار. ١٩٨٧. الاستقلال الفكري لمراقب الحسابات. التجارة والتمويل - المجلة العلمية ، كلية التجارة جامعة طنطا ، السنة السابعة ، العدد الثاني.
- د. على محمد الجوهري. ١٩٨٥. استقلال مراقب الحسابات. التجارة والتمويل - المجلة العلمية ، كلية التجارة جامعة طنطا ، السنة الخامسة ، العدد الأول.
- د. كمال الدهراوى. ١٩٩١. توازن القوى بين المراجع والشركة وأثره على استقلال المراجع. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، المجلد الثامن ، العدد الأول.
- د. محمد توفيق محمد. ١٩٩٣. العوامل المؤثرة على استقلال مراقب الحسابات بين الفكر المراجعي والممارسة العملية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - كلية التجارة جامعة عين شمس ، العدد الأول.
- د. محمد سامى راضى. ١٩٩٩. فجوة التوقعات فى المراجعة: التشخيص والحلول "دراسة انتقادية". مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، العدد الأول.
- د. محمد على حماد. ١٩٨٧. استقلال المراجع بين النماذج السببية والوازع النفسى. المجلة المصرية للدراسات التجارية - كلية التجارة جامعة المنصورة. ص ٢٩٥-٣٤٩.
- وزارة التجارة. قرار وزارى ٩٠٣ بتاريخ ١٤/٨/١٩٨٤. الرياض ، المملكة العربية السعودية.

٢- مراجع باللغة الإنجليزية

- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). 1978. *Commission on auditors responsibilities: Report, conclusion and recommendations*. New York, AICPA.
- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). 1992. *Statement of position regarding mandatory rotation of audit firms of publicly held companies*. New York, AICPA.
- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). 2004. *Proposed amendments to corporate governance regulation*. RIN 2550-AA24, New York, AICPA.

- Arel, B., R. Brody, and K. Pany. 2005a. Audit firm rotation and audit quality. *The CPA Journal*, 75 (1): 36-39.
- Arel, B., R. Brody, and K. Pany. 2005b. Findings on the effects of rotation on the audit process under varying strengths of corporate governance. *Working paper*. www.ssrn.com.
- Bartov, E, F. Gul, and J. Tsui. 2001. Discretionary-accruals models and audit qualification. *Journal of Accounting and Economics* 30, 253-275.
- Blouin, J., B. Grein, and B. Rountree. 2005. The ultimate form of mandatory auditor rotation: the case of former Arthur Andersen clients. *Working Paper*. www.ssrn.com
- Carcello, J. and A. Nagy. 2004. Audit firm tenure and fraudulent financial reporting. *Auditing: A Journal of Practices & Theory*, 23 (2): pp 55-69.
- Carcello, J. 2005. Discussion of audit research after Sarbanes-Oxley. *Auditing: A Journal of Practices & Theory*, 24 (Supplement): 31-4.
- Chan, D. 1999. "low-balling" and efficiency in a two-period specialization model of auditing. *Contemporary Accounting Research* 16 (4): 609-642.
- Chang, C. and N. Hwang. 2003. The impact of retention incentives and client business risk on auditors' decisions involving aggressive reporting practices. *Auditing: A Journal of Practices & Theory*, 22 (2): 207-218.
- Chung, H. 2004. Selective mandatory auditor rotation and audit quality: an empirical investigation of auditor designation policy in Korea. *Working Paper*. www.ssrn.com
- Craswell, A., D. Stokes, and J. Laughton. 2002. Auditor independence and fee dependence. *Journal of Accounting and Economics*, 33, 253-275.
- DeAngelo, L. E. 1981a. Auditor Size And Audit Quality. *Journal of Accounting and Economics*, 3: 183-189.
- DeAngelo, L. E. 1981b. Auditor Independence, 'low balling', and disclosure regulation. *Journal of Accounting and Economics*, 3: 113-127.
- Dechow, P, R. Sloan, and A. Sweeny. 1995. Detecting earnings management. *The Accounting Review*, 70 (2): 193-225.
- DeFond, M. and J. Francis. 2005. Audit firm tenure and fraudulent financial reporting. *Auditing: A Journal of Practices & Theory*, 24 (Supplement): 5-30.

- Dopuch, N., R. King, and R. Schwartz. 2001. An experimental investigation of retention and rotation requirement. *Journal of Accounting Research*, 39 (1): 93-117.
- Frankel, R., M. Johanson, and K. Nelson. 2002. The relationship between auditors' fees for nonaudit services and earnings management. *The Accounting Review*, 77 (Supplement): 71-105.
- Geiger, M. and K. Raghunandan. 2002. Auditor tenure and audit reporting failures. *Auditing: A Journal of Practices & Theory*, 21(1): 67-78.
- Ghosh, A., and D. Moon. 2005. Auditor tenure and perception of audit quality. *The Accounting Review*, 80 (2): 585-612.
- Healy, T. and Y., Kim. 2003. The benefits of mandatory auditor rotation. *Regulation*, 26(3): 10-11.
- Hoyle, J. 1978. Mandatory auditor rotation: The arguments and an alternative. *Journal of Accountancy*, May: 69-78.
- Imhoff, E. 2003. Accounting Quality, Auditing, and corporate governance. *Accounting Horizons*, (Supplement): 117-128
- Johanson, V., I. Khurana, and K. Reynolds. 2002. Audit-firm tenure and the quality of financial reports. *Contemporary Accounting Research*, 19 (4): 637-660.
- Kim, J., C. Min, C. Yi. 2002. Auditor designation, auditor independence, and earning management: Evidence from Korea. *Working Paper*. www.ssrn.com
- Kinney, W. and R. Libby. 2002. Discussion of: The relationship between auditors' fees for nonaudit services and earnings management. *The Accounting Review*, 77 (Supplement): 107-114.
- Knechel, W. and J. Payne. 2001. Research Notes: Additional evidence on audit report lag. *Auditing: A Journal of Practices & Theory*, 20 (1): 137-146.
- Kroger, J. 2004. Enron, fraud and securities reform: An Enron prosecutor's prospective. *Working Paper*. www.ssrn.com
- Lee, C. and Z. Gu. 1998. Low balling legal liability and auditor independence. *The Accounting Review*, 73 (4): 553-555.
- Magee, R. and M. Tseng. 1990. Audit pricing and independence. *The Accounting Review*, 65 (2): 315-336.

- Mautz, R. and H. Sharaf. 1961. *The philosophy of auditing*. American Accounting Association. Monograph No.6. Sarasota, FL: American Accounting Association
- McLaren, L. 1958. Rotation of the auditors. *Journal of Accountancy*, 106 (1): 41-44.
- Menon, K. D. Williams. 2004. Former audit partners and abnormal accruals. *The Accounting review*, 79 (4): 1095-1118.
- Myers, J, L. Myers, and T. Omer. 2003. Exploring the term of the auditor -client relationship and quality of earning; A case for mandatory auditor rotation. *The Accounting Review*, 78 (3): 779-799.
- Nagy, A. 2005. Mandatory audit firm turnover, financial reporting quality, and client bargaining power: a case of Arthur Andersen. *Accounting Horizons*, 19 (2): 51-68.
- Nashwa, G. 2004. Auditor rotation and the quality of audits. *The CPA Journal*, 74 (12): 22-26.
- Schatzberg, J. 1990. A Laboratory market investigation of low balling in audit pricing. *The Accounting Review*, 65 (2): 337-362.
- Schwaetz, K. and B. Soo. 1996. The Association between auditor changes and reporting lags. *Contemporary Accounting Research*, 13 (1): 353-370.
- Securities and Exchange Commission (SEC). 2002. *Strengthening the Commission's Requirements Regarding Auditor Independence*. Washington, D.C: SEC.
- U.S. General Accounting Office (GAO).1991. *Failed bank: Accounting and auditing reform urgently needed*. Washington, D.C: GAO.
- U.S. General Accounting Office (GAO).1996. *The Accounting Profession: Major issues: Progress and concerns*. Washington, D.C: GAO.
- U.S. General Accounting Office (GAO).2003. *Public accounting firm: Required study on the potential effects of mandatory audit firm rotation*. Washington, D.C: GAO.
- U.S. House of Representatives. Committee on Financial Services. 2002. *Sarbanes - Oxley Act of 2002*. Washington, D.C: Government Printing Office.
- Watts, R. and J. Zimmerman. 1981. The market for independence and independent auditors, Unpublished manuscript, University of Rochester, Rochester, NY